الجلسة الثانية

للّجنة المركزية

للاتحاد الاشتراكى العربى

(الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى

اللجنة المركزية

محضر الجلسة الثانية

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

حضر جميع السادة الأعضاء ، عدا :

السادة الأعضاء الأصليين :

١- أنور السادات (لمرضه)

٢- أحمد فؤاد أبوحجر

٣- حسن عباس زكى (لسفره للخارج)

٤- د. محمد حلمى مراد (لسفره للخارج)

ومن الأعضاء الاحتياطيين :

السيد/ السيد جاب الله السيد

السيد / الرئيس :

جدول الأعمال اتْوزع على حضراتكم ويتضمن :

١- افتتاح الجلسة .

٢- تقرير اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية (مناقشة التقرير) :

أولاً : عن مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية .

ثانياً : عن العلاقة بين اللجنة المركزية والحكومة .

ثالثاً : عن الاقتراحات المقدمة من اللجنة فى شأن انتخاب اللجنة التنفيذية العليا .

٣- تقرير اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام .

هل الورق اتوزع والكل قراه .. أو نقرا تقارير اللجان؟

(أصوات : لقد قرأناها) .

السيد / الرئيس :

اللى عايز نقراه يرفع إيده .

(رفع عدد قليل من السادة الأعضاء أيديهم) .

ماقريتوهوش يعنى .. وَلاَّ قريتوه؟

(أصوات : قرأناها) .

السيد / الرئيس :

دلوقت؟ إذاً نقراها يعنى .. السيد مقرر اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية يتفضل يقرا التقرير. حنقرا التقرير كله، وبعدين نبدأ مناقشة التقرير .

السيد / محمد عبد السلام الزيات (المقرر) :

سنبدأ - لو سمح السيد الرئيس - بالبند أولاً، من الموضوع الأول، من جدول الأعمال، وهو الخاص بمشروع النظام الداخلى للجنة المركزية. ومرفق بهذا النظام مذكرة تفسيرية، أتشرف بتلاوتها على السادة الأعضاء :

قررت اللجنة المركزية - بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣أكتوبر سنة ١٩٦٨ - تشكيل لجنة فرعية للشئون التنظيمية، وكان من بين ما كُلِّفَت به هذه اللجنة وضع مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية، يحدد نظام سير العمل وأسلوب الحركة فيها، وطريقة أدائها لعملها، ويبين خطوط الصلة بينها وبين منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى الأخرى .

وقد استهدت اللجنة فى عملها، بما أشار إليه السيد الرئيس فى حديثه إلى أعضاء اللجنة المركزية ، فى الجلسة الافتتاحية، من ضرورة فتح الباب لإرساء التقاليد التى يرسمها العمل والممارسة ، والتى تثرى التجربة التى نواجه تطبيقها لأول مرة فى حياتنا السياسية والديمقراطية. وحتى تكون اللجنة المركزية سيدة إجراءاتها – قبل أن تكون قواعد الإجراءات قيداً على حركتها وحريتها – كان الإطار الذى التزمته اللجنة فى عملها، مراعاة المرونة الكاملة فى الأحكام المقترحة، لتستكمل اللجنة المركزية – من واقع سير العمل فيها، ومن الممارسة الفعلية والتطبيقية لاختصاصها – كامل نظامها، ومناهج العمل فيها. وقد انتهت اللجنة من مناقشاتها إلى وضع مشروع النظام الداخلى المرفق ، متضمناً ستة أبواب .

وقد تعرض الباب الأول لتعريف اللجنة المركزية، وتحديد اختصاصاتها، ومسئولياتها، وبيان طريقة تشكيلها .

وتناول الباب الثانى : الأحكام الخاصة برئاسة اللجنة ، وحدد *الفصل الثانى* من هذا الباب : طبيعة وضع اللجنة التنفيذية العليا – بالنسبة للجنة المركزية – من الناحية التنظيمية، بوصفها الهيئة الرئاسية للجنة المركزية، تباشر اختصاصات هذه اللجنة فى غير فترات انعقادها، وحتى تقف اللجنة المركزية على نشاط رئاستها وتتابع عملها، فى فترات ما بين الانعقاد. ونصت المادة (٧) على أن تقدم اللجنة التنفيذية العليا إلى اللجنة المركزية، فى بداية كل دور انعقاد، تقريراً عن أعمالها فيما بين دورى الانعقاد. وتناول *الفصل الثالث* الكلام عن الأمانة العامة، فأوردت المادة (٨) ما جاء بقانون الاتحاد الاشتراكى العربى، من اختصاص اللجنة التنفيذية العليا بتشكيل أمانة عامة من بين أعضاء اللجنة المركزية. وأوضحت المادة (٩) بعض جوانب مهام هذه الأمانة ونطاق اختصاصها، بالنص على مسئوليتها عن النشاط اليومى للاتحاد الاشتراكى العربى، وعن جميع النواحى الإدارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد، وكذلك عن الاتصال بالهيئات الداخلية والخارجية .

وحتى يتبين وضع هذه الأمانة ، وتكتمل صورة اختصاصاتها، وتتحدد علاقاتها بأجهزة الاتحاد الاشتراكى العربى على كافة المستويات، نصت الفقرة (٢) من المادة (٨) على أن : " الأمانة العامة تباشر أعمالها وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا " .

ولِمَا تبينته اللجنة من ضرورة الربط بين النشاط اليومى للأمانة العامة، وبين ما يجرى فى لجان اللجنة المركزية من أبحاث ودراسات واتجاهات، اقترحت اللجنة فى المادة (١٠) أن يتولى أعضاء الأمانة العامة أمانة اللجان الدائمة المنبثقة عن اللجنة المركزية، إلى جانب مسئولياتهم عن مهام النشاط اليومى. والأمانة

العامة بهذه الصورة تعتبر أمانة للجنة المركزية وللجنة التنفيذية العليا فى ذات الوقت .

وتناول الباب الثالث : اللجان الدائمة ، موضحاً فى بدايته اختصاصها العام بأنه التحضير لأعمال اللجنة المركزية، وإعداد مشروعات قراراتها، وتوصياتها، وتوجيهاتها، ومتابعة تنفيذ ما يصدر عن المؤتمر القومى أو اللجنة من قرارات، أو توصيات، أو توجيهات. وواضح من ذلك أن جميع أعمال اللجان الدائمة تمر على اللجنة المركزية بكامل هيئتها لمناقشتها وإقرارها .

وقد اتجهت اللجنة فى هذا الباب إلى الأخذ بأسلوب إنشاء لجان دائمة داخل اللجنة المركزية ، وهى لجان موضوعية تغطى قطاعات النشاط فى الدولة والمجتمع ، وكان الدافع للّجنة على اقتراح هذا النظام عدة اعتبارات : منها أن اللجان دائماً هى المراكز التى يجرى فيها العمل التحضيرى الحقيقى، وتلتحم فيها الآراء الفنية مع الاتجاهات والرغبات الجماهيرية ، كما أن الأخذ بنظام اللجان يسمح بإيجاد قاعدة ديمقراطية واسعة للقيادة الجماعية، ويسمح باشتراك فعال من جميع أعضاء اللجنة المركزية فى العمل الوطنى، ويفتح الباب لوحدة فكرية مؤثرة بين أعضاء هذه اللجان .

وقد تعرضت المادة (١٢) لمسميات هذه اللجان، وكانت مصادر اللجنة فيما اقترحته من مسميات، ما جاء فى شأن اللجان المتفرعة عن اللجنة المركزية فى بيان ٣٠ مارس، وكذلك تجربة اللجان الفرعية، التى أخذت بها اللجنة التحضيرية، لإعداد جدول أعمال الدورة العادية الأولى للمؤتمر القومى العام، والتى انتقلت إلى المؤتمر فى اجتماعه الذى عقد فى شهر سبتمبر الماضى. كما استهدت اللجنة أيضاً بما جاء فى بيان ٣٠مارس فى شأن المجالس القومية المتخصصة، والشعب المتفرعة عنها. وبذلك نخرج من كل ذلك بخلاصة لمسميات هذه اللجان، تسمح بوجود تناسق وتوافق بين كل الأنشطة، على المستوى السياسى، والتنفيذى، والفنى .

وقد فتح النظام المقترح الباب أمام تشكيل لجان أخرى غير اللجان المقترحة، وكذلك التعديل فى اختصاصاتها، وإنشاء لجان تختص بموضوع معين، وذلك حتى تساير الاحتياجات المتجددة. وكذلك تناول بالتنظيم أسلوب عملها، واستعانتها بالإدارات والمكاتب السياسية الفنية، التى تنشأ لهذا الغرض برياسة الاتحاد. وقد سبق الإشارة إلى مسئولية الأمانة العامة عن عمل هذه اللجان، وذلك حتى لا يقوم هناك ازدواج فى المسئولية ، أو تضارب معوق للعمل، أو معطل للنشاط .

وقد تضمنت المادة (١٨) من النظام المقترح، بعض الأحكام التى تجعل هذه اللجان على صلة دائمة ومتجددة بنشاط الوزارات، وعلى علم بنظام العمل وسيره فيها. وكذلك على حقها فى الحصول

على كل البيانات والوثائق، واستدعاء الوزراء، ونواب الوزراء، وغيرهم، ممن ترى حاجة للاستماع إليهم .

وقد تناول النظام الداخلى بعد ذلك نظام جلسات اللجنة المركزية فى الباب الرابع، وما يتصل بذلك من جدول الأعمال وتنظيم المناقشة .

وقد خصص الباب الخامس لانتخاب اللجنة التنفيذية العليا، ورأت اللجنة أن تضع بعض الاقتراحات فى هذا الشأن أمام اللجنة التنفيذية، باعتبار أن هذه أول مرة تجرى فيها مثل هذه الانتخابات، على أن يتضمن النظام الداخلى – فيما بعد – الأحكام التى تنتهى إليها اللجنة المركزية فى هذا الشأن .

ويشمل النظام الداخلى – إلى جانب ذلك – بعض الأحكام الإجرائية، التى يشملها عادة أى تنظيم داخلى لنشاط مثل هذا التنظيم .

* * *

مشروع النظام الداخلى
للّجنة المركزية

(مشروع مقدم من اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية)

(*كأساس للمناقشة*)

الباب الأول

التعريف باللجنة المركزية

مـادة ١- اللجنـة المركزيـة للاتحـاد الاشـتراكى العـربى هـى السـلطة القياديـة العليـا للاتحـاد الاشـتراكى العربى، فى فترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى العام، تختص بمباشرة مسئولياتها، وفقاً لأحكام قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، والمبادئ الواردة فى بيان ٣٠ مارس .

مادة ٢- تتكون اللجنة المركزية من أعضاء أصليين وأعضاء احتياطيين، ينتخبهم المؤتمر القومى العام من بين أعضائه ، خلال الدورة الأولى ، كل مدة جديدة له، وذلك وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

الباب الثانى

الفصل الأول

رئيس اللّجنة

مادة ٣- رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى هو رئيس اللجنة المركزية .

مادة ٤- رئيس اللجنة هو الذى يمثلها، ويشرف على تنفيذ أحكام النظام الداخلى للّجنة، وهو الذى يفتتح الجلسات، ويرأسها، ويعلن انتهاءها ، ويوجه المناقشات، ويأذن فى الكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى المحافظة على حدود الموضوع، ويحدد موعد الجلسة القادمة وجدول أعمالها .

مادة ٥- إذا غاب الرئيس ، ندب لرئاسة الجلسة من يراه من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا .

الفصل الثانى

اللجنة التنفيذية العليا

مادة ٦- اللجنة التنفيذية العليا هى الهيئة الرئاسية للّجنة المركزية ، وتباشر اختصاصات هذه اللجنة فى غير فترات انعقادها، كما تباشر الاختصاصات الواردة فى قانون الاتحاد الاشتراكى العربي، ويرأسها رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى، ويتم انتخابها وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى هذا النظام .

مادة ٧- تقدم اللجنة التنفيذية العليا إلى اللجنة المركزية - فى بداية كل دور انعقاد - تقريراً عن أعمالها فيما بين دورى الانعقاد .

الفصل الثالث

الأمانة العامة

مادة ٨- تشكل اللجنة التنفيذية العليا - من بين أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى - أمانة عامة ، تباشر أعمالها وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا .

مادة ٩- تكون الأمانة مسئولة عن النشاط اليومى للاتحاد الاشتراكى العربى، وعن جميع النواحى الإدارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد، وكذلك عن الاتصال بالهيئات والتنظيمات الداخلية والخارجية .

مادة ١٠- يتولى أعضاء الأمانة العامة أمانة اللجان الدائمة المنبثقة عن اللجنة المركزية، إلى جانب مسئولياتهم عن مهام النشاط اليومى .

الباب الثالث

اللجان الدائمة

مادة ١١- تشكل اللجنة المركزية - من بين أعضائها - لجاناً دائمة، تختص بالتحضير لأعمالها، وإعداد مشروعات قراراتها، وتوصياتها، وتوجيهاتها، ومتابعة تنفيذ ما يصدر عن المؤتمر القومى - أو اللجنة - من قرارات أو توصيات أو توجيهات .

مادة ١٢- اللجان الدائمة للجنة المركزية هى :

أولاً : *لجنة الشئون السياسية،* وتختص بما يأتى :

العلاقات الدولية - الشئون العربية - الأمن القومى .

ثانيا : ***لجنة التنمية الاقتصادية،*** وتختص بما يأتى :

التخطيط – الزراعة – الصناعة والنقل – المال والتجارة – السياحة – البحث العلمى – التعاون .

ثالثا : ***لجنة الشئون الداخلية،*** وتختص بما يأتى :

الخدمات بصفة عامة، وبوجه خاص مسائل : التعليم – الصحة – المواصلات – الإسكان. كما تختص بالدراسات القانونية التى تتعلق بتطوير القوانين، والموضوعات التى تتصل بشكل وتنظيم الإدارة العامة للدولة.

رابعاً : ***لجنة الثقافة والفكر والإعلام،*** وتختص بما يأتى :

الفنون – الآداب – العلوم الاجتماعية – الفكر والتثقيف الاشتراكى – الإعلام .

خامساً : ***لجنة شئون التنظيم،*** وتختص بما يأتى :

- شئون العضوية، ومسائل التنظيم، وبناء التنظيم السياسى لطلائع الاتحاد الاشتراكى .
- العلاقات بين الاتحاد الاشتراكى والمنظمات الجماهيرية : الشباب، اتحادات الطلاب، النقابات المهنية والعمالية، المنظمات النسائية، وأى منظمات جماهيرية أخرى .

مادة ١٣– للجنة المركزية أن تُعَدِّل فى اختصاص هذه اللجان، ولها أن تُنْشِئ لجاناً أخرى جديدة، تتولى بعض اختصاصات اللجان المنصوص عليها فى المادة السابقة، أو أية اختصاصات أخرى. وللَّجنة أن تقرر تشكيل لجان خاصة لأغراض معينة، وتنتهى هذه اللجان بانتهاء الغرض الذى أنشئت من أجله، أو بقرار من اللجنة المركزية .

مادة ١٤– يتم تشكيل اللجان بأن يرشح كل عضو نفسه لعضوية اللجنة التى يرى صلاحيته للاشتراك فى أعمالها، ثم تتولى رياسة اللجنة المركزية التنسيق بين هذه الطلبات، وإعداد قوائم بالترشيحات التى تراها لكل لجنة، ثم تعرضها على اللجنة المركزية للموافقة عليها بصفة عامة .

مادة ١٥– يعاون اللجان الدائمة فى أداء مهامها الإدارات والمكاتب السياسية الفنية ، التى تنشأ لهذا الغرض برياسة الاتحاد. وتضع اللجنة التنفيذية العليا القواعد والأسس الخاصة باختيار هذه الإدارات والمكاتب، وأسلوب تعاونها مع اللجان والأمانة العامة .

مادة ١٦– لكل لجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر، تختص بدراسة فرع أو أكثر من فروع نشاطها، وتعرض تقارير هذه اللجان على اللجنة الدائمة قبل عرضها على اللجنة

المركزية، ويدير أعمال كل لجنة فرعية مقرر يُختار من بين أعضائها .

مادة ١٧- تكون اجتماعات اللجان مقفلة، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلاَّ بحضور أغلبية أعضائها جميعاً، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لهؤلاء الحاضرين .

مادة ١٨- يُودِع كل وزير مكتب اللجنة المختصة القرارات واللوائح المنظمة لوزارته، وفروعها، والأجهزة التابعة لها، أو التى تشرف عليها، وكذلك القرارات واللوائح المنظمة لاختصاصاتها، والتقارير التى تتعلق بنشاط الوزارة، والبيانات والتقارير الإحصائية، والوثائق، وغير ذلك، مما يجعل أعضاء اللجنة على صلة دائمة بنشاط الوزارة، وعلى علم بنظام سير العمل فيها. وتودع نسخة من القوانين والقرارات الجمهورية مكتب رياسة اللجنة المركزية، لتكون تحت نظر اللجان . وللجان أن تطلب من أى وزير معلومات أو إيضاحات تتعلق بالموضوعات المعروضة عليها، وتكون من اختصاص وزارته، أو الهيئات، أو المؤسسات، التى يشرف عليها .

مادة ١٩- لكل عضو فى اللجنة المركزية حضور اجتماعات اللجان التى ليس هو عضواً بها لسماع مناقشتها، فإذا بدا له رأى فى موضوع محال إلى لجنة ليس عضواً فيها، فله أن يبعث به كتابةً إلى أمين اللجنة لعرضه عليها، وله أن يحضر فى جلسة تعينها له اللجنة لشرح رأيه، دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ٢٠- لِلّجان الدائمة والفرعية أن تستدعى من ترى الاستماع إليه، من الوزراء، أو نواب الوزراء، أو غيرهم، متى رأت حاجة لذلك .

مادة ٢١- تجرى المخاطبات بين اللجان والجهات المختلفة عن طريق أمين اللجنة الدائمة .

مادة ٢٢- تقوم كل لجنة دائمة بدراسة الموضوعات والمسائل التى تختص بها، أو التى تحال عليها من اللجنة المركزية أو رئيسها.وترفع عن كل موضوع تقريراً واضحاً تُضَمِّنه نتيجة بحثها، والآراء المختلفة التى أبديت خلال مناقشاتها، وآراء اللجان الفرعية والمكاتب فى شأن كل موضوع. وتختار اللجنة فى كل موضوع مقرراً، يعرض رأيها أثناء مناقشته فى اللجنة المركزية . وتطبع هذه التقارير، وتوزع على أعضاء اللجنة المركزية قبل مناقشتها بوقت كاف .

الباب الرابع

فى نظام جلسات اللجنة المركزية

الفصل الأول

جدول الأعمال

مادة ٢٣- يضع رئيس اللجنة – بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية العليا – جدول أعمال كل جلسة ، ويوزع على جميع الأعضاء قبل اجتماع اللجنة بوقتٍ كافٍ .

مادة ٢٤- لا تجوز المناقشة فى موضوع غير وارد فى جدول الأعمال، إلاَّ بناء على اقتراح الرئيس ، أو بناء على طلب كتابى مسبب، مقدم من عشرين عضواً على الأقل، ويصدر قرار اللجنة فى هذا الطلب بدون مناقشة .

مادة ٢٥- يجوز لِلَّجنة المركزية أن تحيل أى اقتراح، أو طلب، أو مشروع قرار، أو توصية ، يتقدم بها أحد الأعضاء ، إلى إحدى اللجان، لتقديم تقرير عنه قبل المناقشة فيه .

الفصل الثانى

فى نظام الكلام

مادة ٢٦- جلسات اللجنة مقفلة، ويجوز لرئيس اللجنة – أو من ينيبه فى ذلك – التصريح لأعضاء الإدارات والمكاتب – أو من يرى من العاملين فى اللجنة – بحضور جلساتها .

ولا يصح انعقادها إلا بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

مادة ٢٧- لا يجوز للعضو أن يتكلم فى الجلسة، إلاَّ بعد أن يطلب الكلام ، ويأذن له الرئيس .

مادة ٢٨- يجب على المتكلم أَلاَّ يكرر أقواله ولا أقوال غيره، وألاَّ يخرج عن الموضوع المطروح للبحث، وللرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك .

مادة ٢٩- يعلن الرئيس انتهاء المناقشة بعد انتهاء طالبى الكلام من كلامهم، وللرئيس أن يقترح إقفال باب المناقشة ، إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه، كما يجوز اقتراح إقفال باب المناقشة بناء على طلب كتابى موقع من عشرة أعضاء على الأقل، ويعرض هذا الاقتراح على اللجنة لأخذ الرأى عليه دون مناقشة .

مادة ٣٠- لا يطرح الموضوع لأخذ الرأى عليه إلاَّ من الرئيس، ويؤخذ الرأى أولاً على الاقتراحات المقدمة بشأن الموضوع المعروض ، ويبدأ بأوسعها مدى، وأبعدها عن النص الأصلى. وفى حالة عدم قبول الاقتراحات، يؤخذ الرأى على النص الأصلى .

مادة ٣١- يؤخذ الرأى أولاً بطريقة رفع الأيدى، فإذا لم يتبين الرئيس رأى الأغلبية، أخذ الرأى بطريقة القيام والجلوس، بأن يطلب من المؤيدين القيام، فإذا لم تتبين النتيجة، يعاد أخذ الرأى بطريقة عكسية، بأن يطلب من المعارضين القيام، وإذا لم تتبين النتيجة مع ذلك، تؤخذ الآراء بالنداء بالإسم .

مادة ٣٢- يعلن الرئيس قرار اللجنة، طبقاً لما تسفر عنه نتيجة أخذ الرأى، ولا يجوز التعليق، أو التعقيب، على ما تتخذه اللجنة من قرارات .

الباب الخامس

انتخاب اللجنة التنفيذية العليا (١)

مادة ٣٣- اقتراحات اللجنة الفرعية، فيما يتعلق بأقسام هذا الباب، موضحة بالبند ثالثاً من الموضوع الأول من جدول الأعمال .

الباب السادس

أحكام عامة

مادة ٣٤- يكون للأعضاء الاحتياطيين فى اللجنة المركزية حقوق الأعضاء الأصليين ، دون أن يكون لهم صوت معدود عند أخذ الرأى .

مادة ٣٥- يحرر لكل جلسة من جلسات اللجنة المركزية، واللجان الدائمة، واللجان المتفرعة عنها، محضر يودع مكتب رئاسة اللجنة المركزية. ويتبع رئيس اللجنة المركزية – أو من ينيبه فى ذلك – القواعد الخاصة بنشر محاضر وتقارير وأعمال اللجنة .

مادة ٣٦- لا يجوز تعديل أحكام هذا النظام إلاَّ بقرار من اللجنة المركزية، ويقدم طلب التعديل كتابةً، ومسبباً، من عشرين عضواً على الأقل، ويحال على إحدى اللجان لبحثه وتقديم تقرير عنه

لِلَّجنة .

* * *

—

(١) انظر البند ثالثاً من الموضوع الأول من جدول الأعمال ص ٥١

البند ثانياً من الموضوع الأول من جدول الأعمال

خاص بالعلاقة بين اللجنة المركزية والحكومة

(مذكرة مقدمة من اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية)

(كأساس للمناقشة)

كان موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية (الحكومة)، من الموضوعات الهامة التى طرحها السيد رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ورئيس اللجنة المركزية، على اللجنة فى أول اجتماع لها، فى يوم ٢من أكتوبر سنة١٩٦٨ .

وقد كان على اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية – التى قررت اللجنة المركزية تشكيلها فى الجلسة المذكورة – أن تتناول هذا الموضوع، ضمن ما تناولته من موضوعات بالدراسة والبحث، على هدى من الأساسيات التى أرساها السيد الرئيس خلال حديثه إلى أعضاء اللجنة ، وخلال تعليقه على المناقشات التى دارت فى هذا الاجتماع، ومن خلاصة الآراء المختلفة التى دارت حول هذا الموضوع .

وواقع الأمر أن علاقات التنظيم السياسى بمستوياته المختلفة، وبالأجهزة التنفيذية، والتنظيمات الشعبية الأخرى، لا يمكن أن تحددها وتضبطها نصوص ، إن لم يسبق ذلك إحساس حقيقى بالولاء للتنظيم، والتزام مخلص بأهدافه وسياساته، وذلك أن معيار قدرة أى تنظيم يكون فى الارتباط، والولاء،

والالتزام، الذى يعطيه كل عضو فيه .

وفى نظامنا السياسى تبرز قضية علاقة التنظيم بغيره من الأجهزة كقضية أساسية وهامة ، فى هذه المرحلة بالذات، التى ينمو فيها التنظيم ويتعاظم نشاطه. وهى قضية تفرض الحرص على حسمها لصالح التنظيم، لأن استمرار الثورة ودوامها رهين بقيام تنظيم جماهيرى، تعلو سلطاته كل السلطات. وحسم هذه القضية لا يمكن ابتداءً أن يتم بين يوم وليلة، بل إنه فى حاجة إلى جهد ودأب طويلين ومخلصين .

ولعل العلاقة بين اللجنة المركزية والجهاز التنفيذى تأتى فى المقدمة، وتفرض نفسها، لأهمية موقع كل منهما، وتأثيراته على حركة العمل الوطنى فى مجالاته المتعددة. ولهذا فإن الأمر يقتضى الوصول إلى وضع بعض المعالم الرئيسية لهذه العلاقة، بحيث يترك للجهد المنظم، ودورة العمل المتصلة، أمر الإضافة والتفصيل. على أنه يقتضى الأمر قبل وضع أى تصور للمعالم الرئيسية لهذه العلاقة أن نبرز أمرين أساسيين :

أولهما : أن اللجنة المركزية، كأداة للجماهير فى تحقيق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطنى فى كافة مجالاته، يجب أن تظل دائماً قائدة للعمل الوطنى فى كافة المجالات. وهذا هو المفهوم الذى أبرزه بيان ٣٠ مارس، بما أولاه لها من رسم سياسات العمل فى جميع المجالات، استهدافاً لتحقيق النصر، وإعادة البناء الداخلى، وهو نفس المفهوم الذى تؤكده الأحكام التى أوردها القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى فى خصوص هذا الشأن .

والأمر الثانى : أن العمل السياسى والتنظيمى هو ما يجب أن تركز اللجنة المركزية عليه كل اهتماماتها، فإن اللجنة المركزية لا يمكن أن تكون سلطة تنفيذية، فالسلطة التنفيذية من مسئولية الحكومة، بوزاراتها، وأجهزتها، ومؤسساتها، وهيئاتها التنفيذية .. تباشر عملها المسئولة عنه بتوجيه، وإرشاد، ومتابعة، ورقابة، اللجنة المركزية . ومن ثم فمن واجب التنظيم أن يستثير فى القائمين على هذه الأجهزة روح المبادرة، على أن يترك لهم وحدهم القيام بمهام وظائفهم، وتحمل المسئولية كاملة عن نشاطهم، ولن نفرق دائماً – كما قال القائد بحق – بين القيادة الجماعية والمسئولية الفردية .

وبهذا الفهم يمكن لِلَّجنة أن تضع تصوراً للمعالم الرئيسية للعلاقة بين اللجنة المركزية والحكومة على النحو الآتى :

١- ضرورة التزام قيادات الجهاز التنفيذى بقرارات اللجنة المركزية، وتوجيهاتها، والسياسات التى ترسمها .

٢- يكون للجنة المركزية حق مساءلة قيادات الجهاز التنفيذى ، فى حالات عدم تنفيذ قراراتها وتوجيهاتها .

٣- تتولى اللجنة مسئولية رسم سياسة إعداد القيادات الرئيسية سياسياً وإدارياً، وتشرف على تنفيذها، وتعمل من أجل أن تدفع بأصلح العناصر السياسية لتولى المناصب القيادية فى الدولة، وفى المنظمات الشعبية .

٤- يكون للجنة الحق فى تشكيل لجان لتقصى الحقائق فى أى موضوع، نيابةً عن مصالح الجماهير، وحمايةً لهذه المصالح .

وإذا كانت هذه هى بعض المعالم التى تصور لنا بعض صورة العلاقة بين اللجنة المركزية والحكومة، فإن التقاليد السليمة التى ستترسمها اللجنة المركزية، وترسيها فى هذا المجال، وقدرة التنظيم وفاعليته على تكوين كوادره السياسية والإدارية، ودفعها إلى مراكز القيادة السياسية والإدارية، كل هذه عوامل حاسمة فى تأمين وتثبيت دور قوى الشعب العاملة، وتحالفها، وقياداتها، فى تحقيق سيطرتها - بالديمقراطية - على العمل الوطنى فى كافة مجالاته.

البند ثالثاً من الموضوع الأول من جدول الأعمال

خاص باقتراحات مقدمة من اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية

(فى شأن طريقة اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية العليا)

أولاً : تقترح اللجنة أن يكون عدد الأعضاء الاحتياطيين الذين أشارت إليهم الفقرة (ز) من البند (٥) من المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى أربعة أعضاء، ويجرى اختيارهم بنفس القواعد التى تتبع بالنسبة للأعضاء الأصليين .

ثانياً : تقتصر عملية الترشيح والانتخاب على الأعضاء الأصليين .

ثالثاً : رأت اللجنة أن تتقدم بعدة اقتراحات عن طريقة انتخاب اللجنة التنفيذية العليا، لتكون تحت نظر اللجنة المركزية على النحو الآتى :

الاقتراح الأول : فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء، وتفويض القيادة السياسية بإعداد قائمة بعدد مساو للمطلوب انتخابهم، تطرح للتصويت . فإذا لم تحز على الأغلبية اللازمة ، قدمت قائمة

أخرى، وهكذا .

الاقتراح الثانى : فتح باب الترشيح ، وتفويض القيادة السياسية بإعداد قائمة بضعف العدد المطلوب انتخابه، ويجرى الانتخاب لاختيار العدد المطلوب بالأغلبية العادية .

الاقتراح الثالث :

. تقدم الترشيحات لعضوية اللجنة التنفيذية إلى رئاسة اللجنة المركزية .

. يشترط لقبول الترشيح أن يكون مؤيداً من خمسين عضواً على الأقل .

. إذا لم يتجاوز عدد المرشحين العدد المطلوب لعضوية اللجنة أعلن انتخابهم .

- إذا تجاوز عدد المرشحين العدد المطلوب أجرى الانتخاب بين المرشحين، ويعلن انتخاب العشرة الذين حازوا على أكثر الأصوات .

. يجرى التصويت كتابةً وسرياً .

الاقتراح الرابع : فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء، وإجراء الانتخاب بين جميع من تقدموا للترشيح، وإعلان انتخاب العدد المطلوب الذى حاز على أكثر الأصوات، مع اشتراط أغلبية خاصة، ثلثى أو ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الأصليين فى اللجنة، أو أصوات الحاضرين منهم .

السيد / الرئيس :

أنا شايف ان احنا نقرا أيضاً تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، المقدم إلى اللجنة المركزية، لأن فيه الحقيقة صلة بين الموضوعين. أنا لَمَّا قريت الكلام ده، وجدته داخل فى التنظيم .. فبالمرَّة ما دام حضراتكم ماقريتوش الورق .. الورق جه متأخر.. نقرا تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام . السيد مقرر اللجنة يتفضل .

السيد/ حافظ على بدوى (المقرر) :

تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، مقدم إلى اللجنة المركزية (كأساس للمناقشة)

مقدمته :

أورد بيان المؤتمر القومى العام النص التالى :

" ... المؤتمر يقر أساليب التعبئة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والفكرية، كما وردت فى تقرير اللجنة التحضيرية لأعمال المؤتمر، ويقرر إحالتها إلى اللجنة المركزية، لتصوغ منها برامج عمل قابلة للتنفيذ على كل المستويات، وفى كل المجالات " .

كما أورد فى الفقرة الأولى من شئون التنظيم ، النص التالى :

" تقوم اللجنة المركزية بإعداد خطة عمل تشمل تحديداً واضحاً للواجبات، والمهام، والمسئوليات، تهدف إلى تعبئة كافة القوى البشرية والمادية فى كافة المجالات، على أن تقوم بتنفيذها تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى على مختلف المستويات، تحت إشراف هذه اللجنة " .

وتمكيناً للجنة المركزية من متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر، وإدراكاً بأن المتابعة لا يمكن أن تتحقق دون تحديد واضح للأهداف المطلوب متابعتها، رأت اللجنة أن من واجبها – تنفيذاً لقرار اللجنة المركزية الصادر فى اجتماعها يوم الأربعاء الموافق الثانى من أكتوبر سنة ١٩٦٨ – أن تبادر أولاً بوضع مشروع خطة عمل مبدئية، مستمدة من قرارات المؤتمر .

كما رأت أن هذه الخطوة ينبغى أن تسبق بالضرورة وضع أسلوب للمتابعة للجنة المركزية، ولهذا عكفت على دراسة قرارات المؤتمر، محاولة أن تستخلص برنامج عمل محدد ، ثم قامت – تأسيساً على هذا البرنامج – بوضع الأسلوب التنظيمى والعملى الذى يكفل للجنة المركزية متابعة تنفيذ هذا البرنامج. على أن اللجنة تود أن تؤكد منذ البداية على أمرين :

أولاً : كان طبيعياً أن تبدأ اللجنة عملها من حيث تنتهى اللجنة المركزية من تنظيماتها الداخلية، وبيان مهامها الأساسية، وتحديد العلاقة بين التنظيم السياسى والأجهزة التنفيذية، حيث لا يمكن وضع خطة للمتابعة دون تحديد لهذه المهام. إلاَّ أنها رأت، حتى تتمكن من إنجاز مهمتها، أن تستخلص من بيان المؤتمر وقراراته، المسئوليات والمهام الأساسية التى ترى أن تنتظمها التشكيلات الداخلية للجنة المركزية.

ثانياً : إن وضع برنامج العمل الذى تقره وتصدره اللجنة المركزية، ينبغى أن تترجمه كل وحدات الاتحاد الاشتراكى، وأجهزة السلطة التنفيذية، إلى برنامج أكثر تفصيلاً، وفقاً لمجالات عملها المختلفة.

وقبل أن تبدأ لجنة المتابعة فى عرض ما أنجزته، نود أن نشيد بمبادرة مؤسسات الدولة، ووحدات التنظيم السياسى ، إلى اتخاذ خطوات جادة نحو تنفيذ قرارات المؤتمر، ومتابعة هذا التنفيذ، ونشير بوجه خاص إلى اللجنة الوزارية لتنفيذ برنامج ٣٠ مارس وقرارات المؤتمر، وإلى مختلف الأنشطة الإيجابية التى

تقوم بها الوزارات والمحافظات .

أولا: مشروع خطة عمل مبدئية للجنة المركزية

فى التعبئة العسكرية والسياسية :

١- تشكيل لجنة للدفاع والأمن القومى، متابعةً لتصورات قدرات القوات المسلحة،

وتوفيراً لإمكانياتها المادية، والبشرية، والمعنوية، ورعايةً لأسر المجندين، وحمايةً للجبهة الداخلية، على أن تقوم هذه اللجنة بتقديم تقارير دورية للجنة المركزية عن عملها .

٢- تشكيل منظمات الدفاع الشعبى والمدنى، وفقاً لخطة مدروسة، تضعها لجنة الدفاع والأمن القومى، بالتعاون مع قيادة القوات المسلحة ووزارة الداخلية، مع وضع خطة عملية للتدريب على حمل السلاح .

٣- تشكيل لجنة قومية عليا لدعم العمل الفدائى الفلسطينى، وفق خطة مدروسة .

٤- وضع خطة للتحرك السياسى فى المجال الدولى ، وإعطاء أهمية خاصة للسياسة العربية ، ووضع خطة للإعلام الخارجى، فى ضوء دراسة تفصيلية، تشترك فيها اللجنة المركزية ، ووزارة الخارجية، ووزارة الإرشاد القومى .

٥- وضع خطة لتنظيم الصلة بالمبعوثين والمغتربين فى الخارج، وتنشيط عملهم، تشترك فى وضعها اللجنة المركزية، ووزارة التعليم العالى، ووزارة الخارجية .

فى التعبئة الاقتصادية :

١- تشكيل مجلس قومى للتخطيط، يعمل على وضع خطة شاملة تعتمد على أسس اقتصاديات الحرب، وإعطاء الأولوية لاحتياجات القوات المسلحة، مع الحرص على الاستمرار فى التنمية والارتفاع بمعدلاتها .

٢- تقوم أجهزة السلطة التنفيذية ووحدات التنظيم السياسى، بتقديم مشروعات مدروسة، تحقيقاً لزيادة الإنتاج، ورفعاً للكفاية الإنتاجية، وخفضاً للإنفاق، وحداً من الاستهلاك، وتفادياً للمعوقات، وربطاً للإنتاج بأهداف التصدير، وذلك وفق برنامج زمنى محدد .

٣- تشكيل لجان إنتاج فى جميع الوحدات الإنتاجية، فى المصنع، والقرية، والمجالات الأخرى ..

مع تحديد اختصاصاتها، للمساهمة فى وضع خطة الإنتاج، ومتابعة تنفيذها ، على أن يشترك فيها ممثلو الإدارات المختلفة، والنقابات، ووحدات التنظيم السياسى، والجمعيات التعاونية الزراعية، كل فى حدود اختصاصه .

٤- تقوم وزارات الزراعة والإصلاح الزراعى، والرى، والبحث العلمى، بإجراء دراسات تهدف إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية، ووضع خطة عاجلة لهذه الدراسات، تحدد أولوياتها، على أن تعرض هذه الخطة على اللجنة المركزية .

٥- إعادة دراسة خطة استصلاح الأراضى، تشترك فيها الوزارات والهيئات المعنية .

٦- تقوم وزارات الإنتاج بوضع سياسة سعرية متكاملة، تحقق أهداف المجتمع ، وصالح المنتج ، مع مراعاة التكاليف والحوافز .

٧- تقوم وزارة الخزانة بوضع خطة لعلاج مشاكل تحصيل الضرائب ومتأخراتها، والتوسع فى الادخار الإجبارى، على أن تقوم اللجنة المركزية بوضع خطة تهدف إلى زيادة الادخار الاختيارى .

فى التعبئة الداخلية :

الحركة النقابية :

١- ضرورة سرعة إصدار قوانين جديدة، تنظم نقابات العمال، والعمال الزراعيين ، والنقابات المهنية، تطويراً لهذه النقابات، وتوضيحاً لأهدافها، وتحديداً لمجالات عملها، ومواءمةً لها ومجتمعنا الاشتراكى .

٢- وضع برنامج زمنى يحدد مواعيد انتخابات النقابات، بكافة مستوياها، فى ظل القوانين الجديدة، تجديداً لقيادتها وزيادةً لفاعليتها .

٣- إنشاء مؤسسة تشغيل عمال الزراعة والتراحيل، تحريراً لهم من استغلال المقاولين .

التعاون :

١- ضرورة سرعة إصدار قوانين جديدة، تنظم التعاون بأشكاله المختلفة، وخاصة التعاون الزراعى، وتعاونيات الحرفيين .

٢- ضرورة وضع برنامج زمنى لإعادة انتخاب التعاونيات، بمستوياتها المختلفة، على ضوء القوانين الجديدة، فى جميع المحافظات دون استثناء .

٣- توحيد جهة الإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية .

٤- بحث دور المؤسسة التعاونية الزراعية، وتقييم عملها فى المرحلة الماضية، وتحديد العلاقة بينها وبين الاتحاد التعاونى العام .

٥- دراسة دور المجلس الأعلى للتعاون، وتقييمه، وتحديد العلاقة بينه وبين الاتحاد التعاونى العام .

التسويق التعاونى :

ضرورة عمل تقييم لنظام التسويق التعاونى ومشاكل الفلاحين فى الفترة السابقة، وإبراز إيجابياته وسلبياته، ووضع الخطة اللازمة لعلاج ودعم التسويق التعاونى ، مع وضع برنامج زمنى للانتهاء من هذه الخطة .

الشباب :

١- تقوم اللجنة المركزية بتقييم منظمة الشباب فى الفترة السابقة، ووضع تخطيط يشتمل على علاج السلبيات وتدعيم الإيجابيات ، وتحديد وضع الشباب بالنسبة لمستويات التنظيم السياسى .

٢- وضع تخطيط لنشاط الشباب وتنظيماته المختلفة، يشترك فى وضعه اللجنة المركزية، ووزارات : الشباب، والتربية والتعليم، والتعليم العالى، مع تحديد جهة الإشراف، على أن يعمل برنامج زمنى للانتهاء من هذا التخطيط .

دور المرأة فى العمل السياسى :

تشكيل تنظيم نسائى فى إطار الاتحاد الاشتراكى، على أن تعمل دراسة للتنظيمات النسائية الحالية وأنشطتها، وأن يحدد دور التنظيم النسائى، وأوجه نشاطه، وعلاقاته بمستويات الاتحاد الاشتراكى، والتنظيمات النسائية القائمة .

المشاكل اليومية للجماهير :

١- تقوم لجان الاتحاد الاشتراكى فى كل محافظة بتحديد المشاكل اليومية للجماهير، وعمل برنامج زمنى لعقد مؤتمرات لبحث كل مشكلة، طبقاً لأولويات هذه المشاكل، على أن يحضر هذه المؤتمرات المسئولون التنفيذيون عن كل مشكلة، وتجمع التوصيات، وتوضع خطة تنفيذية لحل هذه المشاكل .

٢- المواطنون فى الجبهة على خط النار :

أ) تأمين المواطنين الذين تضطرهم ظروف العمل وصالح المعركة إلى التواجد فى مواقعهم ، باستكمال وتدعيم وسائل الوقاية، والإسراع فى إصدار التشريعات اللازمة، ومعاملة الذين يستشهدون أو يصابون معاملة العسكريين، ودراسة ظروفهم الاقتصادية بغرض التخفيف عنهم.

ب) وفيما يختص بالمواطنين المهجرين، يجب أن تعتبر قرارات اللجنة العليا لشئون المهجرين ملزمة التنفيذ بالنسبة للقطاعات الممثلة فيها، وتشكيل لجان مشتركة على مستوى المحافظات تتولى شئون المهاجرين ، وحل مشاكلهم، مع قيام لجان الاتحاد الاشتراكى - بكافة مستوياته - بتوعية الجماهير بواجبهم نحو المهاجرين، ودعوة الشعب لتقديم المساعدات الممكنة لهم .

التعليم ومحو الأمية :

١- تشكيل مجلس قومى للتعليم، لبحث نظم التعليم بمراحله وأشكاله، ووضع خطة لتطويره، لتلائم احتياجات مجتمعنا الجديد .

٢- تشكيل لجنة قومية لمحو الأمية، يتعاون فيها التنظيم السياسى وأجهزة الدولة المختلفة : الإعلامية، والتعليمية، والثقافية، لوضع خطة زمنية لتحقيق هذا الهدف .

الصحافة والثقافة والإعلام :

تشكيل لجنة للإعلام وأخرى للثقافة، لدراسة أوضاع الصحافة والإعلام، وتخطيط العمل فى الجبهة الثقافية عامة، والتنسيق بين منابر الإعلام المختلفة، فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى .

القيم الروحية :

تشكيل المجلس القومى المختص، ليضع خطة تهدف إلى دعم القيم الروحية وحمايتها .

سيادة القانون وتقنين الثورة :

التعجيل باتخاذ الإجراءات الملزمة التى تكفل سيادة القانون وضمان الحريات، فضلا عن التعجيل بالمراجعة الشاملة للتشريعات القائمة، وتعديلها بما يتلاءم واحتياجات مجتمعنا الجديد، تقنيناً للثورة، ودعماً للتطور الديمقراطى .

إعداد مشروع الدستور الدائم :

الإسراع بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور .

شئون التنظيم :

تلتزم كل مستويات التنظيم السياسى وأجهزة الدولة بقرارات المؤتمر القومى العام، وتعمل على تنفيذها، فى إطار خطة جزئية ذات برنامج زمنى محدد، وفقاً لاختصاصاتها ومجالات عملها المختلفة، وتقديم تقارير دورية للمتابعة إلى اللجنة المركزية .

الحفاظ على النظام الاشتراكى، والتصدى للشوائب، وتأكيد سلطة الشعب :

١- تكليف لجان الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات بتجميع كافة الشوائب، والنقائص، والعيوب، والمشاكل، فى تطبيقنا الاشتراكى، وتحديدها، وتبويبها، وتحليلها ، واقتراح العلاج ، وتنسيق ما يرد إليها من الوحدات والأقسام، تمهيداً لرفعها إلى اللجنة المركزية .

٢- تقوم اللجنة المركزية بوضع تحديد واضح ومفصل لتأكيد سلطة الشعب، وتدعيم رقابته، وأسلوب ممارسة هذه السلطة، وعلاقة مستويات الاتحاد الاشتراكى بالأجهزة التنفيذية .

إعداد الكوادر السياسية :

تشكيل لجنة لوضع خطة إعداد الكوادر : السياسية، والفنية، والإدارية ، الصالحة لشغل المراكز القيادية، مع ضرورة اتباع أسلوب علمى لتنفيذ مبدأ : "وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب" .

أسلوب المتابعة :

حتى تتمكن اللجنة المركزية من متابعة تنفيذ هذا البرنامج، نقترح ما يأتى :

أولاً : أن نوفر لها البيانات الكافية عما تم من منجزات، سواء عن طريق التنظيم السياسى أو السلطة التنفيذية، وذلك على النحو التالى :

١- تقوم اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعة تنفيذ برنامج ٣٠مارس، وقرارات المؤتمر القومى العام، بإعداد تقرير دورى عن مدى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام .

٢- تقدم كل وزارة تقريراً دورياً عن مدى تنفيذ ما تختص به من القرارات والتوصيات .

٣- تقدم لجان المحافظات تقريراً دورياً عن نشاط التنظيم السياسى فى مستوياته المختلفة، عن متابعة تنفيذ القرارات والتوجيهات .

ثانيا : تقوم اللجنة المركزية – سواء عن طريق تشكيل لجان، أو مكاتب، أو أمانات، بحسب ما يستقر عليه الرأى، أو عن طريق المسئوليات الفردية من بين أعضائها – بتنظيم عملها وفقاً

للمهام والمسئوليات الأساسية التالية :

١ – المسئولية السياسية .

٢ – مسئولية الشئون التنظيمية .

٣ – مسئولية العلاقة بين التنظيم السياسى والسلطة التنفيذية .

٤ – مسئولية المنظمات الجماهيرية .

٥ – مسئولية الشباب .

٦ – مسئولية الدعوة والفكر والتثقيف .

٧ – مسئولية الدفاع والأمن القومى .

٨ – مسئولية الشئون الخارجية .

٩ – مسئولية الشئون العربية .

١٠– مسئولية الشئون الاقتصادية .

١١– مسئولية الخدمات .

١٢– مسئولية التعليم .

١٣– مسئولية محو الأمية .

١٤– مسئولية الشئون الدينية .

١٥– مسئولية الشئون التعليمية والثقافية .

١٦– مسئولية الشئون التشريعية .

١٧– مسئولية النشاط النسائى .

ثالثاً : لَمَّا كانت مهمة متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام من أولى المهام التى تضطلع بها اللجنة المركزية، مما يجعل لها أهمية خاصة ومتميزة، ولكى تتوفر للجنة المركزية كافة الإمكانيات للمتابعة، فإن الضرورة تقتضى تشكيل لجنة لهذا الغرض ، تسمى : "لجنة المتابعة " .

١– *طبيعة اللجنة ومهمتها :*

- اللجنة هى جهاز المتابعة للجنة المركزية الذى تصب فيه كل تقارير السلطة التنفيذية والتنظيم السياسى، عن طريق تشكيلات اللجنة المركزية المختلفة، ومكاتبها، ولجانها .

- ليس للجنة سلطة تنفيذية على أعمال التنظيم السياسى، أو أعمال السلطة التنفيذية .
- اللجنة مسئولة أمام اللجنة المركزية عن متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام، ومراعاة البرامج الزمنية المحددة للتنفيذ .
- تعتبر اللجنة جهازاً يومياً مساعداً للجنة التنفيذية العليا، وترفع إليها تقارير عن المنجزات والصعوبات أو المعوقات فى تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام .
- يجوز أن تقوم اللجنة بممارسة المتابعة الميدانية، كلما رأت اللجنة التنفيذية العليا ذلك .
- تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء، تحدده اللجنة المركزية من بين أعضائها، على أن يستكمل تشكيل جهاز المتابعة من أعضاء التنظيم السياسى – غير أعضاء اللجنة المركزية – ممن تتوفر فيهم الخبرة الفنية للمتابعة بأسلوب علمى .
- يجب أن يتفرغ أعضاء اللجنة تفرغاً كاملاً، حتى يتمكنوا من القيام بأعباء هذه المهمة .
- تضع اللجنة خطة عمل تفصيلية لعملها، تقرها اللجنة المركزية .

٢- *أسلوب عمل اللجنة :*

أ) تتلقى اللجنة التقارير الدورية عن تنفيذ قرارات المؤتمر، من مختلف أجهزة السلطة التنفيذية والتنظيم السياسى، عن طريق اللجان، والمكاتب، والأمانات، المشكَّلَة بمعرفة اللجنة المركزية .

ب) تقوم اللجنة بدراسة هذه التقارير، وتقييمها، ومتابعتها، فى ضوء قرارات المؤتمر، وخطة عمل اللجنة المركزية النابعة من هذه القرارات .

ج) تقدم اللجنة تقارير دورية عن متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر إلى اللجنة المركزية.

د) إعداد تقرير شامل ومفصل عن متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر، لعرضها على اللجنة المركزية، تمهيداً لتقديمها للمؤتمر القومى العام، فى بداية كل دورة من دوراته .

السيد/ الرئيس :

احنا قرينا فى ٥٥ دقيقة الورق اللى قدامنا، وأنا شايف علشان نبتدى المناقشة .. وتبقى فيه فرصة للجميع .. إننا ناخد تلت ساعة لهضم هذا الكلام، وكل واحد يجهز نفسه للمناقشة، خصوصاً الناس اللى بيطَّلِعُوا على الموضوع لأول مرة .. علشان مانكترش المناقشة على الأعضاء.. بس الساعة دلوقت

سبعة ونصف إلاَّ خمسة .. نجتمع الساعة ثمانية إلاَّ ربع .

(رفعت الجلسة الساعة٧,٢٥ وأعيدت الساعة ٧,٥٠ مساءً)

السيد/ الرئيس :

فتح باب المناقشة فى البند الثانى من جدول الأعمال، اللى هو تقرير اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية .

السيد/ سيد مرعى :

السيد مرعى، مهندس زراعى .

السيد/ الرئيس :

بس ؟

السيد/ سيد مرعى :

بناءً على أن الصفة تنتفى داخل هذه اللجنة .

أرجو قبل أن نناقش الموضوعات التى وردت فى هذين التقريرين بنداً بنداً ، أن نناقش ما تَضَمَّنَاه أولاً بصفة عامة، ذلك لأن هذين التقريرين مرتبطان ببعضهما ، ولا أتصور أن نبدأ مناقشة هذه الموضوعات واحداً واحداً، فى حين أن هناك تداخلاً بين الموضوعات بعضها البعض ، إذ هى متعلقة من ناحية المبدأ بمهمة اللجنة المركزية ، فإذا لاقى هذا الاقتراح قبولاً لدى اللجنة الموقرة، فلى كلمة صغيرة أود إبداءها بالنسبة للمبدأ، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

يعنى عايز تتكلم على تقرير اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية، وفى نفس الوقت تقرير اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر .

السيد/ سيد مرعى :

نعم، لارتباطهما معاً .

السيد/ الرئيس :

أظن مافيش مانع .. اتفضل .

السيد/ سيد مرعى :

باستعراض المشروعين الخاصين بتقرير اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية، وكذلك تقرير اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، يخيل إلىّ أن مهمة اللجنة المركزية التى كنت أتصورها – ومن الجائز ألاَّ يكون تصورى سليماً – قد تغيرت بعض الشىء، ذلك لأن من يطلع على تقرير لجنة المتابعة يجد أنها لجنة ترد إليها جميع البيانات الوزارية، وتتابع، وتُسائل ، وتراقب .. كما أن للَّجنة المركزية أن تنتدب لجان تقصى حقائق ... إلى آخره . فإذا تصورنا أن هذه هى مهمة اللجنة المركزية، بهذا التفصيل الموجود أمامنا الآن، ومن الجائز جداً أن تكون هذه هى مهمتها، فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه فوراً هنا ، هو: ما هى مهمة مجلس الأمة إذاً؟

إننى أتصور – ببساطة – أن جميع الأعمال التى وردت فى تقرير لجنة المتابعة، من متابعة القرارات ، ومن المساءلة، ومن لجان تقصى الحقائق ، إنما هى من صميم أعمال مجلس الأمة . ثم إننى لا أتصور أن يكون هناك لجنة متابعة ثابتة فى اللجنة المركزية، وخاصة مع نظام الأمانات الذى اقْتُرِحَ فى لجنة التنظيم. إن نظام الأمانات للجنة المركزية – فى رأيى – هو النظام الأمثل بالنسبة لعمل هذه اللجنة .

إن اللجنة المركزية لا تُعْقَدْ بصفة دائمة إلاَّ فى الظرف الاستثنائى الذى نعيشه الآن ، وعندما تعود الأمور إلى سيرها الطبيعى، تكون اجتماعات اللجنة المركزية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، أو وضع تفصيلات له، ثم متابعة ما يتم بناءً على التقارير التى تقدم إليها .. فإذا كان الأمر كذلك فإننى لا أتصور أن تكون هناك لجان دائمة للجنة المركزية، وإنما أتصور أن يكون للجنة أمانات كما هو مقترح من اللجنة التنظيمية .

وأعود فأقرر أن ما جاء فى تقرير لجنة المتابعة هو من صميم عمل مجلس الأمة ، ومن هنا سيكون هناك تكرار لعمل المجلس، أو أن يتداخل عمل مجلس الأمة فى أعمال اللجنة المركزية، وشكراً .

المهندس/ أحمد زكى محمد زكى (محافظة الإسكندرية) :

لى تعقيب على ما تحدث به السيد/ سيد مرعى، إذ لو رجعنا إلى صفحة (١٠) من تقرير لجنة المتابعة لوجدنا الفقرة (أ) منها تقول : " اللجنة هى جهاز المتابعة للجنة المركزية ، الذى تصب فيه كل تقارير السلطة التنفيذية والتنظيم السياسى، عن طريق تشكيلات اللجنة المركزية المختلفة، ومكاتبها، ولجانها .

معنى هذا أن الجهة المسئولة أصلاً عن المتابعة هى : لجان ، وأمانات ، وتشكيلات اللجنة المركزية حسب اختصاصها .

وإذاً فدور لجنة المتابعة – فى تصورى، أو فى تصور اللجنة ، على ما أعتقد – مبنى على أساس أن تتولى مثلاً البرامج أو الجداول الزمنية والخطط الموضوعة بمعرفة جهات الاختصاص، سواء كانت أجهزة تنفيذية أو كانت أجهزة الاتحاد الاشتراكى، ثم تستعرض هذه الخطط والبرنامج الزمنى لكل موضوع، فليس عملها مجرد تلقى نتائج متابعة تاريخية بعد انتهاء العملية، وإنما تقوم بهذا العمل على أساس تنبيه الأمانات المختصة بالمواعيد المفروض أن تصل فيها البيانات الملزمة، وعلى أساس أن الأمانات المختصة – وهى صاحبة الاختصاص – تتصل بالجهات المسئولة، سواء كانت أجهزة تنفيذية أو أجهزة الاتحاد الاشتراكى، وتبلور الموضوع، ثم تصب الخلاصة أو النتيجة فى لجنة المتابعة، وشكراً.

السيد/ الرئيس :

ما هو أنا الحقيقة شايف إن التناقض الحاصل دلوقتِ فى المناقشات، أشارت إليه اللجنة اللى بحثت تقرير اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر .. هُمَّ قالوا إن عملهم كان من الواجب أن يبتدى من حيث انتهاء أعمال اللجنة التنظيمية .

قالوا الأول فى كلامهم هذا الكلام .. لأنهم هم الحقيقة مِدِّيين تنظيم .. والنظام الداخلى مِدِّى تنظيم آخر. فاحنا لو رسينا على النظام الداخلى .. ممكن لجنة المتابعة تعمل اجتماع تانى فى هذا الأسبوع، على أساس ما نرسى إليه فى النظام الداخلى، وبيتقدموا لنا بتقرير تانى، لأن احنا دلوقت الحقيقة بنشتغل فى حاجتين أصلاً متصلتين ببعض .. ولكن كل واحدة منهم اتعملت منفصلة ، وده ممكن يدخلنا فى حوار طويل ومناقشات طويلة .

المهندس/ أحمد زكى محمد زكى :

لو سمح لى السيد الرئيس، الواقع أن التخصصات أو المسئوليات، والمهام الواردة فى الصفحة (٩)، تقرير لجنة المتابعة، قد استخلصت من قرارات المؤتمر القومى .. وليس معنى هذا أن هذه هى كل اختصاصات اللجنة المركزية، وإنما هى المسئوليات أو المهام المستخلصة من قرارات المؤتمر فقط ، كما سبق القول. ومعنى هذا أننا لم ندخل فى أى ناحية تنظيمية فى اللجنة إطلاقاً، على أساس أن هذه المسئوليات قد يُضَمَّن عدد منها فى لجنة أو أمانة واحدة، وقد تشكل لإحداها لجنة خاصة ، أو تكون لها مسئولية محددة، أو شخص مسئول .

فنحن فى لجنة المتابعة لم نتدخل إطلاقاً فى أى عمل تنظيمى، ولكننا رأينا – لكى نصل إلى أسلوب متابعة – أن نتسلسل . ما الذى سنتابعه؟ سنتابع قرارات المؤتمر. إذاً لابد من أن ندرس ونحلل قرارات المؤتمر، ولابد من وضع تصور لكيفية تنفيذ هذه القرارات، وهذا يقتضى أن تضع اللجنة المركزية جداول عمل، أو خطة عمل، وعملنا لا يعدو أن يكون خطة عمل مبدئية ، أما الخطة الفعلية فلم ندخل فيها، إذ المفروض أن الأمانات، أو اللجان المختلفة – حسب التشكيلات التى ستشكلها اللجنة المركزية – هى التى تضع الخطة التفصيلية للعمل، ثم تعرض هذه الخطة على اللجنة المركزية لإقرارها .

ثم إننا لم نقبل أن يكون للجنة سلطان على أعمال التنظيم السياسى ، أو أعمال السلطة التنفيذية، وقد ضَمَّنَا هذا المبدأ إحدى الفقرات، وذلك حتى لا تكون مركز قوة فى وقت من الأوقات، ومن هنا تعمدنا أن تكون جميع إجراءات وضع الخطط ومتابعتها عن طريق الأمانات المختصة، بمعنى أن تضع الأمانة المختصة تخطيطها وبرنامجها وتعتمدها من اللجنة المركزية، وعندئذٍ تصبح صالحة للتنفيذ، ثم تنزل لتنفذ فى برنامج عمل يحدد هذه البرامج، وترسل مع الخطة إلى المكتب، أو إلى لجنة المتابعة التى تقوم بعملها، بحيث نضمن فاعلية المتابعة، ونضمن تنفيذ القرارات طبقاً للجداول الزمنية الموجودة . ومن هنا، فالمسئوليات الواردة فى الصفحة (٩) من التقرير ليست مسئولية منظمات، بل هى وظائف وحدات ينتظمها أى تنظيم تراه اللجنة المركزية .

السيد/ أحمد أحمد العماوى :

لقد تساءل السيد/ سيد مرعى عن مهمة اللجنة المركزية؟ وما هى مهمة مجلس الأمة؟ ثم انتهى سيادته إلى أن جميع المهام الواردة هنا، هى فى الحقيقة ازدواج بين عمل اللجنة المركزية وعمل مجلس الأمة

.

والذى أريد أن أقوله هو أن العمل السياسى – فى الواقع – يغطى كل الأعمال، سواء كانت تنفيذية أو تشريعية.. وطالما أن أعضاء الجهاز السياسى فى الحكم، فهم ملتزمون بقرارات هذا الجهاز.

هذا وقد أوضحت اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية الموضوع إيضاحاً تاماً، فى مذكرتها المقدمة للجنة الموقرة ، بشأن موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية ، إذ قالت فى الفقرة الثالثة من الصفحة الأولى من مذكرتها : " وواقع الأمر أن علاقات التنظيم السياسى بمستوياته المختلفة، وبالأجهزة التنفيذية، والتنظيمات الشعبية الأخرى، لا يمكن أن تحددها وتضبطها نصوص، إن لم يسبق ذلك إحساس حقيقى بالولاء للتنظيم، والتزام مخلص بأهدافه وسياسته " .

ومن هذا يتضح أن العمل السياسى يجب أن يغطى كل الأعمال، ولكن دون اختلاط المسئوليات. وإنى أتساءل كما تساءل السيد/ سيد مرعى : كيف تكون هناك مراقبة ومتابعة من مجلس الأمة، ومراقبة ومتابعة من اللجنة المركزية، إزاء جهاز تنفيذى؟ وما هو الجزاء السياسى، والمحاسبة السياسية، ومن الذى يقوم بهذا الجزاء، وبهذه المحاسبة؟

فى اعتقادى أن هذا هو دور اللجنة المركزية، أو دور التنظيم السياسى، وأن هذا المعنى هو ما تقصده اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية، وشكراً .

السيد/ حافظ على بدوى :

إن تقرير لجنة المتابعة مبنى أساساً على البند (٥) من المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، وهذا البند ينص فى الفقرة (أ) منه على ما يلى :

" وتختص اللجنة المركزية بما يأتى : مباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر القومى " .

وتنص الفقرة (ب) من هذا البند على : "مراقبة تنفيذ البرنامج الذى أقره المؤتمر القومى العام" .

وعلى أساس ما تضمنته الفقرتان (أ) و (ب) المشار إليهما، بَنَتْ لجنة المتابعة تقريرها. إذاً هى تباشر أو تتابع، فكيف تتابع؟ على هذا الأساس وضعت خطة المتابعة، وشكراً .

السيد/ ضياء الدين داود :

لقد أبدى السيد الرئيس ملاحظة قيمة، هى أن التقريرين رغم الجهد الواضح الذى بذل فيهما، إلاَّ

أن تصورهما لعمل اللجنة المركزية ولجانها جاء مختلفاً، هذا وقد أثار الأخ سيد مرعى ملاحظة تحتاج إلى وقفة، ويقتضينا الواقع العملى حسم هذه المسألة.

لقد أوردت اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية، فى التقرير الذى ناقشت فيه موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية – فى منتصف الصفحة الثانية – ملاحظتين على جانب كبير من الأهمية، إذ تكونان لنا الفكر الذى نستطيع أن نحكم بمقتضاه على هذه النقطة، فهى تقول : " على أنه يقتضى الأمر قبل وضع أى تصور للمعالم الرئيسية لهذه العلاقة أن نبرز أمرين أساسيين :

أولهما : أن اللجنة المركزية، كأداة للجماهير فى تحقيق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطنى فى كافة مجالاته، يجب أن تظل دائماً قائدة للعمل الوطنى فى كافة المجالات .

والأمر الثانى : أن العمل السياسى والتنظيمى هو ما يجب أن تركز اللجنة المركزية عليه كل اهتماماتها، فإن اللجنة المركزية لا يمكن أن تكون سلطة تنفيذية، فالسلطة التنفيذية من مسئولية الحكومة، بوزاراتها، وأجهزتها، ومؤسساتها، وهيئاتها التنفيذية .. تباشر عملها المسئولة عنه بتوجيه، وإرشاد، ومتابعة، ورقابة اللجنة المركزية. ومن ثم فمن واجب التنظيم أن يستثير فى القائمين على هذه الأجهزة روح المبادرة، على أن يترك لهم وحدهم القيام بمهام وظائفهم، وتحمل المسئولية كاملة عن نشاطهم، وأن نفرق دائماً – كما قال القائد بحق – بين القيادة الجماعية والمسئولية الفردية " .

وهذه النقطة تدعونا إلى القول بأن الاتحاد الاشتراكى .. أو اللجنة المركزية .. تعطى – فيما أتصور – سياسات لا تتطرق فيها إلى دقائق التنفيذ، إذ تترك للسلطة التنفيذية أمر التنفيذ .

ولذلك فنحن نقول إن الاتحاد الاشتراكى – أو التنظيم السياسى – لا يملك السلطة، وإنما يمارس سلطة التنفيذ من خلال السلطة التنفيذية، وسلطة الرقابة عن طريق البرلمان والهيئة البرلمانية .

ولكى نستطيع أن نضع الفواصل والحدود التى يستطيع الاتحاد الاشتراكى، أو اللجنة المركزية، أو أى مستوى من مستوياته، أن يمارس من خلالها اختصاصاته، لابد أن نحدد اختصاصات كل هيئة من الهيئات المنبثقة عن الاتحاد الاشتراكى .

فهناك الهيئة البرلمانية التى تكون فى ذات الوقت البرلمان، وهناك السلطة التنفيذية، وهى الحكومة التى تمارس التنفيذ . البرلمان يراقب التنفيذ فى دقائقه، وفى تفصيلاته، ويسائل الحكومة، ويحدد مسئولية الحكومة أمامه .

هنا أيضاً يراد شىء شبيه بما يجرى أمام مجلس الأمة، وهو مراقبة ومسئولية أمام السلطة السياسية.

فإذا صح ما نقول من أن اللجنة المركزية تمارس مسئولياتها من خلال أجهزة نابعة منها ، فتمارس مسئولية الرقابة والتشريع من خلال البرلمان، وتمارس سلطة التنفيذ أو مسئولية التنفيذ من خلال الحكومة، فلابد من تحديد العلاقة الحقيقية بين الهيئة البرلمانية – أو مجلس الأمة – وبين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، وإلاَّ فلا أتصور أن مسئوليات التنفيذ اليومية يمكن أن تكون محل رقابة أو متابعة داخل اللجنة المركزية .

ولكن المقصود أن تصدر اللجنة المركزية سياسات، وتترك للحكومة أن تحدد الوسائل التى تحقق الأهداف التى تبتغيها اللجنة المركزية، وعلى مسئوليتها التى تُساءل أمام البرلمان بشأنها يجرى هذا التنفيذ، فإذا انحرفت عن هذه السياسات، فيكون هذا وضعاً آخر، من الممكن أن يكون محل دراسة.. ومحل موقف تتخذه اللجنة المركزية .

أما المشَاكَلةَ، على غرار ما يجرى فى السلطة التنفيذية، أو ما يجرى فى الهيئة البرلمانية، أو فى البرلمان، من المساءلة والمتابعة اليومية لدقائق وتفصيلات العمليات التنفيذية التى تتم، فأعتقد أنه سيكون هناك تكرار لهذه العملية لو سرنا على هذا النسق، ولكن لابد أن يكون واضحاً أن اللجنة المركزية لها وضع واختصاص ، وتمارس سلطة معينة من خلال الهيئة البرلمانية، التى لها دور فى تشكيلها وتكوينها .

ولذلك فإن ما أثاره — بحق – السيد/ سيد مرعى من أن البرلمان يستدعى الوزير ويسائله، يستجوبه، ويسأله، ويشكل لجنة تحقيق وتقصى حقائق، واللجنة المركزية أيضاً تستدعى الوزير وتطالبه بأن يضع كل سياساته وإجراءاته التنفيذية .. و .. و .. وكل هذه التفصيلات لديها ، هذا الوضع سيكون فيه تكرار، وقد يكون هناك تعارض أيضاً، فيما لو لم توضع الفواصل والحدود الواضحة . وأعتقد أن هناك مسألة أساسية، هى تحديد ما هو دورنا نحن كلجنة مركزية فى وضع السياسة العامة، ومتابعة تنفيذ هذه السياسة العامة، دون التطرق إلى تفصيلات التنفيذ، شكراً .

السيد/ السعيد أحمد البيلى :

فى تصورى أنه قد يكون من الخير أن نبحث ما ورد أولاً فى تقرير اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية بنداً بنداً، بمعنى أن نبحث مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية، ثم نبحث بعد ذلك موضوع تحديد العلاقة بين الجهاز التنفيذى، أو الجهاز الإدارى، واللجنة المركزية .

أقول إننى أعتقد أننا لو بحثنا هذين الموضوعين، من واقع ما ورد فى تقرير اللجنة الفرعية بشأنهما،

فسيكون ذلك دليلاً واضحاً يهدينا إلى بحث كل اللجان التى سنبدأ مناقشتها، أو نقترح تشكيلها، أعنى أنه كأساس لعمل اللجنة المركزية، يجب أن نبحث أولاً النظام الداخلى للجنة ، وعلى أى أساس يتم هذا النظام، وبعد ذلك يكون الباب مفتوحاً لمناقشة كل الأمور الأخرى، مع الشكر .

السيد/ الرئيس :

بس احنا اتفقنا على ان احنا حنناقش الموضوع ككل .. ثم نناقش بعد هذا الموضوع ورقة ورقة.

السيد/ إبراهيم آدم :

سمعنا حديثاً عن خشية التداخل بين اللجنة المركزية وغيرها من السلطات، كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهناك حقيقة أولى يجب أن نضعها فى الاعتبار، هى أن سلطة التنفيذ لها مسئولية كاملة فى إجراء التنفيذ بصفة عامة، كما أن سلطة التشريع لها مسئولياتها الكاملة فى التشريع بصفة عامة . أما فيما يصدره المؤتمر القومى العام من قرارات أو توصيات، فهنا تبرز سلطة اللجنة المركزية ، بمعنى أن اللجنة المركزية لا تختص بالتشريع، ولا تتدخل فى التنفيذ، حيث لا يتضمن هذا إقراراً أو توصية من المؤتمر القومى العام، أما إذا أصدر المؤتمر القومى العام قراراً أو توصيةً فى شأن ما – سواء كان هذا الشأن من شئون التنفيذ – أو من شئون التشريع، فهنا يبرز اختصاص اللجنة المركزية ، هذا الاختصاص المستمد من نصوص قانون الاتحاد الاشتراكى، الذى يكل إليها تنفيذ قرارت المؤتمر القومى العام. فهذه السلطة محددة، وهى ليست سلطة مطلقة فى التنفيذ أو فى التشريع، إذ هى محددة بتنفيذ قرار أو توصية صادرة من المؤتمر القومى العام .

ولو رجعنا إلى قانون الاتحاد الاشتراكى لوجدنا أنه ينص على مباشرة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، والمباشرة أشمل من المتابعة، بمعنى أن اللجنة المركزية فى هذا الشأن تأخذ كامل السلطة ، فالمباشرة تتم بواسطة اللجنة ، أما المتابعة فهى متابعة لإجراءات تتم بواسطة الغير .. بواسطة منظمات أخرى. وفى اعتقادى أن تفسير لفظ المباشرة هنا يعنى أن أى سلطة تنفذ قرار المؤتمر القومى العام تخضع فى هذا التنفيذ لرقابة وتوجيه وإشراف اللجنة المركزية .

أخلص من هذا إلى أن قرارات المؤتمر القومى العام هى من اختصاص اللجنة المركزية وموكولة إليها بحكم القانون، أما ما عداها فيقتضى الأمر الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية واللجنة

المركزية كقائدة للعمل السياسى فقط .

السيد/ أحمد محمد الخواجة :

إننى لا أرى تداخلاً بين رقابة الاتحاد الاشتراكى وبين رقابة مجلس الأمة، فكلتا الهيئتين لها نطاق للرقابة، ولكن مآل الرقابة يختلف، فإذا ما نزعت الرقابة من الاتحاد الاشتراكى فمن الذى يراقب لمجلس الأمة ويضع أمامه الحقائق ؟ إن مجلس الأمة هو جهاز تشريعى، وليست له مستويات ضاربة فى أعماق المجتمع، وعضو مجلس الأمة ليس له اتصال إلاَّ بالاتحاد الاشتراكى، من خلال كونه عضواً فى الهيئة البرلمانية، هذا بينما الاتحاد الاشتراكى بتنظيماته التصاعدية والتنازلية - من أعلى إلى أسفل - يباشر مسألتين :

الأولى : السلطة القيادية والتوجيهية، التى يباشرها أى تنظيم سياسى .

الثانية : إعطاء حصيلة من الرقابة من خلال القواعد، وهذه مسئولية كل القواعد فى أى تنظيم سياسى، إذ انها تراقب ما يجرى، لترى ما إذا كان هذا الذى يجرى صحيحاً أو غير صحيح، ثم تقوم برفعه إلى اللجنة المركزية، باعتبارها القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكى ، وعندئذٍ تتجمع لدى اللجنة المركزية حصيلة من الرقابة الشعبية، التى تجريها وحدات الاتحاد الاشتراكى على كل المستويات . وهنا يختلف القصد، بمعنى أن الاتحاد الاشتراكى حين يراقب، يمارس عملاً فى تصحيح الأخطاء ، وفى توجيه العمل للوصول بالإنتاج إلى كفاءة أعلى .. بينما رقابة مجلس الأمة تنتهى إلى سؤال أو استجواب. إذاً هناك رقابتان، ولكن كل رقابة لها مجال، وكل منهما لها مآل، وليس هناك من تعارض بأن تكون هناك رقابة لمجلس الأمة، ورقابة للجنة المركزية وأجهزة الاتحاد الاشتراكى .

الدكتور / عبد المنعم فرج الصدة :

هناك نقطتان أود أن أتكلم فيهما :

النقطة الأولى : تتعلق بوجود لجنة للمتابعة، إلى جانب اللجان التى تشكل فى نطاق اللجنة المركزية، وإننى فى الواقع لست متصوراً كيف توجد لجنة للمتابعة إلى جانب هذه اللجان . إن اللجان مقسمة بحسب أنواع الأعمال الموزعة عليها، فكل لجنة تبحث العمل الذى تختص به، وتتابع فى نفس الوقت .

النقطة الثانية : تختص بموقف اللجنة المركزية من مجلس الأمة، وأود أن أقول إن اللجنة المركزية سلطة

سياسية، بينما مجلس الأمة سلطة تشريعية، وليس هناك من تعارض بين الأمرين، بل ولا أتصور – فى العمل حينما يسير على النحو المعقول – أن يكون هناك تداخل، لماذا؟ لأن اللجنة المركزية باعتبارها سلطة سياسية إنما تضع مبادئ وتضع خطوطاً عامة يجب أن تراعى، فالبرلمان باعتباره سلطة تشريعية يصوغ هذه المبادئ، أو هذه الخطوط العامة، فى قوانين أو قرارات، وهذه ناحية تشريعية، تختلف عن الناحية السياسية .

إن اللجنة المركزية إذا ما تبينت – من الناحية العملية – أن هناك أموراً لا يتم تنفيذها على النحو المطلوب، يمكنها أن تضع توجيهات .. يضعها مجلس الأمة فى قرارات، أو يصوغها فى تشريعات. والأمر كذلك فيما يتعلق بالاتصال بالجهاز التنفيذى، أو بالاستماع إلى الوزراء، إذ يمكن للجنة أن تستدعى الوزير المختص ، وتستمع إليه، وتحصل منه على بيانات . وفى ضوء هذا تقدم ما تراه لمجلس الأمة، وهنا يستطيع مجلس الأمة أن يسائل على أساس هذه البيانات، وشكراً .

السيد/ محمد عبد اللطيف سلامة (أنور سلامة) :

إن الذى يهمنى .. أن أتكلم من حيث المبدأ، إذ ليس الموضوع موضوع لجنة تحقيق أو أمانة. نحن لا ننكر أن مجلس الأمة يستطيع أن يسأل، وأن يستجوب ، ولكننا كحزب من الأحزاب السياسية .. أَلاَ يستطيع الحزب السياسى أن يُسائل أى مسئول – على أى مستوى من المستويات – يكون تابعاً لهذا الحزب ، حتى ولو لم يسائله مجلس الأمة؟ هذا أمر تقتضيه طبيعة الأشياء ، إذ أن مجلس الأمة ليس له مستويات تنقل له الحقائق، ومن ثم لا يسائل عن أشياء كثيرة، هذا بعكس الوضع فى الاتحاد الاشتراكى، الذى له – كما قال بعض الزملاء – قواعده الأصيلة العميقة، ذات الجذور، فى كل مكان من أنحاء الجمهورية، إذ الوضع فى الاتحاد الاشتراكى، والطريقة التصاعدية، من لجنة الوحدة .. إلى لجنة القسم أو المركز .. إلى لجنة المحافظة .. إلى اللجنة المركزية .. إلى اللجنة التنفيذية العليا، كل هذه المستويات من شأنها أن تأتى بحصيلة ضخمة من المعلومات ، وهو وضع – كما سبق أن أسلفت – غير ميسر لمجلس الأمة.. فكيف لا يكون للاتحاد الاشتراكى وهو بهذا الوضع ويملك السلطة .. مساءلة أى كائن من كان؟ وكيف يملك السلطة ولا يمارسها؟ كيف يملك السلطة وهو لا يستطيع – بصورة من الصور – أن يسائل أى مسئول بالنسبة لأعماله التى وَكَّلَهُ أن يقوم بها؟

الحقيقة أن مبدأ المساءلة يجب أن يتقرر قبل كل شئ .. وليس الموضوع موضوع ورق، إنما الموضوع

موضوع مبدأ. وأعود فأقرر أنه يجب أن يتقرر مبدأ هام، هو : أن الاتحاد الاشتراكى – سواء كان ذلك فى صورة اللجنة المركزية، أو فى صورة اللجنة التنفيذية العليا – يملك محاسبة ومساءلة أى مسئول، فى أى مكان، وفى أى موقع، لأن هذا المسئول فى مكانه، وفى موقعه، قد وُكِّل من اللجنة التنفيذية العليا، أو من اللجنة المركزية، أو من الجهاز السياسى، بأن يقوم بهذا العمل، ومن ثم يجب أن تتقرر مبدئياً إمكانية المساءلة وإمكانية الاستجواب من الاتحاد الاشتراكى، أما مستويات المساءلة، ووسائلها، وطرقها، وتنظيماتها، فهذه أمور تأتى فى المكان الثانى، ومن الممكن أن نتفق عليها بعد ذلك .

إننى لا أريد أن أقول إن هذا يَجِبْ أو لا يَجِبْ أن يكون اختصاص مجلس الأمة، ذلك لأن مجلس الأمة له اختصاصاته، وله أعماله، ويستطيع أن يمارس سلطته فى الاستجواب والمساءلة، دون أن يكون هناك نوع من الازدواج، لأن هناك فرقاً كبيراً جداً بين مساءلةٍ تشريعية ومساءلةٍ إدارية ، هناك فرق بين مساءلةٍ فى مجلس الأمة حول إجراءات، وبين مساءلة سياسية لا تَمُتُّ إلى الإجراءات بِصِلَة، إنما تَمُتُّ إلى السلوك ، أو إلى أعمال لا يستطيع مجلس الأمة أن يتناولها فى مساءلته أو استجواباته .

أخلص من هذا إلى أنه ليس هناك ازدواج فى العمل بين مجلس الأمة والجهاز السياسى، إذا ما أعطينا اللجنة المركزية حق مساءلة ومحاسبة المسئولين فى الجهاز التنفيذى، وشكراً .

الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمى :

فى اعتقادى أننا عالجنا الأمور حتى الآن بشكل جزئى ، ولهذا فقد كثرت المناقشات. ولكى نرى الأمور على حقيقتها، يجب أولاً أن نرى أبعاد الصورة كلها . نحن نتكلم عن اللجنة المركزية التى هى أعلى سلطة قيادية فى غير أوقات انعقاد المؤتمر القومى العام، ويجب قبل أن نتكلم عنها، أن نتكلم عن الاتحاد الاشتراكى العربى، وإنى أتساءل : هل يملك الاتحاد الاشتراكى أن يراقب الحكومة وحدها؟ أم يملك أن يراقب الحكومة والبرلمان معاً؟

والواضح بغير شك أن الاتحاد الاشتراكى، الذى تمثله اللجنة المركزية، فى غير فترات انعقاد المؤتمر القومى العام، يملك أن يراقب الحكومة ويراقب مجلس الأمة ذاته. نحن نملك أن نراقب الحكومة، ثم بعد ذلك نراقب العملية التشريعية ذاتها، لنرى ما إذا كان مجلس الأمة قد أحسن القيام بواجباته .

هذه المسألة غامضة حتى الآن فى التنظيمات ، إلى حد أن البعض تساءل عن هذا العمل ورأى فيه اعتداء على البرلمان، وفى رأيى أن هذا نقص فى النظام الموجود أمامنا، ومن ثم يجب علينا أن نتكلم عن

حقنا أو واجبنا فى متابعة العمل التنفيذى، وأيضاً فى متابعة العمل التشريعى.. نحن أصحاب سلطة ونمارسها فعلاً، ولكن ما هى هذه السلطة؟ إنها سلطة توجيه ورقابة : توجيه للحكومة.. وتوجيه لمجلس الأمة، ورقابة للحكومة .. ورقابة لمجلس الأمة . نحن نملك أن نراقب مجلس الأمة فى كيفية أدائه للعملية التشريعية ذاتها، ومن هنا فالمتابعة الموجودة لا تتعارض مع مهمتنا على الإطلاق ، ولكنها مبتورة ، ومن هنا يجب – باعتبارنا أعلى سلطة تمثل الاتحاد الاشتراكى – أن نضيف إليها متابعة العمل التشريعى نفسه، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

اسمحوا لى يعنى .. لغاية دلوقت أتكلم تعليقاً على الموضوع كله، وادِّى أمثلة لما يحدث فى الخارج .. وما يحدث عندنا . بالنسبة للأحزاب الموجودة فى الدول الشيوعية .. فى الحقيقة البرلمان أو مجلس الأمة لا وجود له، لأنه بيجتمع مرة كل سنة، لمدة يوم .. أو يومين .. أو ثلاثة، لإقرار القرارات اللى يأخذها البريزيديوم فى الوقت اللى هم مابيجتمعوش فيه. إذاً البرلمان لا وجود له.. فى هذه الحالة اللجنة المركزية لها سلطات كبيرة .

لَمَّا نيجى للدول الغربية، نجد ان فيه مؤتمرات للأحزاب .. وفيه حكومة تمثل الأغلبية .. وفيه برلمان فيه الأغلبية والأقلية. الحزب لَمَّا بينتخب القيادة بتاعته، بيبقى الحزب هو اللى بيحكم، زى النهارده فى انجلترا .. حزب العمال هو الذى يحكم .. وحزب المحافظين فى المعارضة .

البرلمان هناك بيجتمع كل يوم، وفيه الهيئة البرلمانية للحزب .. هذه الهيئة البرلمانية هى التى تحافظ على الأغلبية، وَتُمَكِّنْ الحزب من أن يحكم، بييجى هنا الوضع بيختلف يعنى .

الأسبوع اللى فات فى مؤتمر حزب العمال فى بلاك بول، وقف ويلسون وقال لهم إن أنا لا أستطيع أن أقبل توصياتكم كأوامر، ولكن آخذ هذه التوصيات كنصائح، لأن الموضوع كان يتعلق بالأجور.. وتجميد الأجور، ورفض وقال : أنا مش مسئول قدام المؤتمر، ولكن أنا مسئول قدام اللجنة البرلمانية للحزب .

تيجى لينا احنا .. احنا مش واخدين الحقيقة بالنظام ده .. ولا واخدين بالنظام ده، ولكن احنا واخدين جزء من هنا وواخدين جزء من هنا، فعندنا الاتحاد الاشتراكى، وعاملين اللجنة المركزية، اللى هى بتمثل تحالف قوى الشعب.. مابتمثلش حزب، يعنى قد يكون فى داخل هذه اللجنة تناقضات بين قوى

الشعب العاملة، ماكناش حزب، لو كنا حزب .. كان يمكن وضعنا يختلف، ويبقى لنا شكل تانى . لكن احنا الحقيقة فى وضع فريد فى بابه، نحن نمثل جبهة وطنية .. تحالف قوى الشعب العاملة .. جبهة وطنية فى داخل الاتحاد الاشتراكى .

فى اللجنة المركزية فيه تناقضات ، وفى نفس الوقت فيه البرلمان .. اللى هو حسب الدستور الحالى احنا مانقدرش نراقب البرلمان على الطريقة الغربية، احنا واخدين اللجنة المركزية على الطريقة الشرقية، وواخدين البرلمان على النظام الغربى، بيجتمع كل أسبوع، ويسأل ويستجوب، وله حق إسقاط الحكومة... إلى آخر هذا الموضوع، إذاً يجب أن يكون هناك توازن .

ماذا كنت أتصور أنا الموضوع الحقيقة ؟ الحقيقة أنا ماكنتش متصور ان احنا ننص على الوزراء ، والوزارة والمساءلة... إلى آخره، ولا ننص على ماقاله الأخ الدكتور أبو زيد .. على مراقبة الهيئة التشريعية، وكمان مش متصور ان احنا مقسمين نفسنا إلى أجهزة تنفيذية وأجهزة شعبية ، يعنى الوزير بقى جهاز تنفيذى، واللى مش وزير بقى جهاز شعبى .

احنا فى الجلسة اللى فاتت أنا قلت إن أنا كنت حريص جداً ان أنا أَدَخَّل الوزارة كلها .. وأعضاء الوزارة جميعاً فى اللجنة المركزية، حتى لا يحصل تناقض بين السلطة التنفيذية واللجنة المركزية، ممكن الاثنين الحقيقة إذا حصل هذا التناقض .. وإذا حصل الشد، يِتْعِبُوا بعض قوى .. ممكن الوزراء يتعبوا اللجنة المركزية .. وممكن اللجنة المركزية تتعب الوزراء، والواحد عارف يعنى إيه الوزير اللى بِيِدِّيك شوية بيانات ومابيدكش الباقى، يعنى ممكن العملية إذا دخلت على أساس ان فيه هنا فى هذه القاعة أجهزة تنفيذية وأجهزة شعبية، ممكن على طول من الأول نبتدى بمشاكل لا تعد ، حناخد ساعات وأشهر طويلة فى حلها .

اللى أنا متصوره.. أن اللجنة المركزية هى السلطة القيادية فى الاتحاد الاشتراكى، وهى تمثل الأم.. أولاً اللجنة المركزية هى التى تحكم، لأن الاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى يحكم، وبعدين اللجنة التنفيذية – أو اللجنة المركزية – مسئولة عن التنفيذ .. مش الوزارات بس مسئولة عن التنفيذ، يعنى أما حنعمل لجان .. اللجان المختلفة مسئولة عن التنفيذ مع الوزارات. إذاً الحكومة واللجنة المركزية هما الاثنين يمثلوا حاجة واحدة . فى نفس الوقت مانقدرش نقول : إن اللجنة المركزية تراقب أعمال السلطة التشريعية، ماحدش عمل كده أبداً فى الدنيا، ولكن احنا كلام يعنى بديهى .. ان عندنا اللجنة البرلمانية بتاعتنا، ويجب أن تلتزم هذه اللجنة البرلمانية بالقرارات اللى بيصدرها الحزب. وفى حزب العمال .. مرة

خمسة وعشرين نائب لم يلتزموا، وهددهم الحزب بالفصل، لأنهم لم يلتزموا بقرارات الحزب. إذاً العملية الحقيقة يجب ان احنا مانعقَّدْهاش، يعنى نبسطها، وخصوصاً ان احنا فى أول عملنا .. وفى أول عملنا لازم نبتدى نبنى عملنا .. وتقاليد عملنا .. خطوة خطوة .. وحركة حركة، بحيث يحصل تضامن كبير جداً ما بين الاتحاد الاشتراكى وما بين الوزارات .

وكان الحقيقة فى الفترة اللى فاتت فيه تناقض ، لدرجة ان فى الوزارات كانوا بيطالبوا بحل الاتحاد الاشتراكى من الهيئات الجماهيرية ، وحصلت مناقشات كبيرة فى هذا الأمر ، وبقوا يقولوا : مااحناش عايزين الاتحاد الاشتراكى فى المصانع والهيئات الجماهيرية، لأن الاتحاد الاشتراكى بيعطل العمل .

احنا عايزين النهارده الحقيقة نُقِيم تضامن كامل، ومانفرقش .. نقول إن فيه أجهزة تنفيذية وأجهزة شعبية، وإن الأجهزة الشعبية مسئولة عن الرقابة، والأجهزة التنفيذية مسئولة عن التنفيذ.

أنا باقول إن اللجنة المركزية جميعها مسئولة عن التنفيذ، واللجان اللى حَتُعَيَّنْ حتقول لنا فى اللجنة المركزية .. لَمَّا حناخد قرار مثلاً عن الجمعيات التعاونية بتاعة سيد مرعى ، زى الكلام اللى جاى فى لجنة المتابعة، وبعدين هذا القرار وافقنا عليه .. حنيجى وحنبحث هذا الموضوع هنا بعد جلسة، أو جلستين ، أو ثلاثة، بتيجى اللجنة المسئولة عن الزراعة بتقول تم أو ماتَمِّش .. عن طريق مين؟ عن طريق اللجان الموجودة فى المحافظات .. وفى المراكز .. وفى القرى، هذه اللجان هى اللى بتدينا المتابعة، أكثر من أن الوزارة بتدينا المتابعة .. اللجان دى بتدينا المتابعة ، ويقولوا : القرار اللى أخدتوه اتْنفذ أو القرار اللى ماأخدتهوش مااتْنفذش، بنيجى هنا فى اللجنة المركزية بنشوف اللجنة المسئولة عن الزراعة .. ووزير الزراعة .. ونتكلم فى الموضوع، وده يقول وجهة نظره .. وده يقول وجهة نظره، على أساس أن الكل أعضاء فى اللجنة المركزية .

ولكن مانبتديش الحقيقة من أول عملنا فى اللجنة المركزية بإشكال بين الوزراء كوزراء وبقية اللجنة كلجنة، لأن هذا الإشكال لو اتحط من دلوقت بيبقى مسمار كل فترة حيزيد ويكبر، ولكن نبتدى على أساس أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يحكم ، وأن اللجنة المركزية بتمثل الاتحاد الاشتراكى، واللجنة التنفيذية العليا بتمثل الاتحاد الاشتراكى فى وقت عدم انعقاد اللجنة المركزية .. ويعنى احنا كلنا بنحكم ، وعلى هذا نبقى احنا كلنا مسئولين عن أخذ التأييد الشعبى لهذا الحكم، لأن إذا ما أخدناش التأييد الشعبى لهذا الحكم .. يبقى الاتحاد الاشتراكى لن يستطيع أن ينجح، والتأييد الشعبى معناه ان احنا نعرف مشاكل الجماهير، ونجد الحلول لهذه المشاكل .

أنا حبيت أقول هذه الملحوظة لتخفيف – الحقيقة – حدة المناقشة، حتى لا ننقسم .. الوزراء ياخدوا رأى، والآخرين ياخدوا رأى .. دول على أساس انهم سلطة تنفيذية ، ودول على أساس انهم سلطة شعبية .

السيد/ عواد خليل حسين :

إن تقرير اللجنة التنظيمية نص على بيان اللجان الدائمة، واستند فى مصادره فيما اقترحه فى تشكيل اللجان على ما ورد فى بيان ٣٠ مارس، والواقع أن هذه اللجان تختص بجميع المسائل التى وردت فى المسئوليات، والتى وردت فى الصفحة التاسعة من تقرير لجنة المتابعة، ما عدا مسئولية الشئون الدينية، التى لم أرها ضمن المسائل التى تختص بها هذه اللجان الدائمة .

وفى رأيى أنه لا لزوم للجنة المتابعة، الواردة فى تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، ذلك لأن اللجان الدائمة لها أمناء، ويمكن لهؤلاء أن يشكلوا لجنة لمتابعة ما يتلقونه من تقارير وأنشطة، ويمكنهم كذلك بصفتهم أمانة عامة للجنة التنفيذية واللجنة المركزية أن يؤدوا نفس الغرض المطلوب، وشكراً .

الدكتور/ محمد إبراهيم دكرورى :

إن المناقشات التى دارت ستلعب دوراً كبيراً فى إيجاد وحدة تصور لِلَّجنة المركزية، وأعتقد أن الذى أدى إلى هذه الحساسية من أول الأمر ، أننا ركزنا – وكذلك السيد/ سيد مرعى – على تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى. ومما لا شك فيه أن مهمة هذه اللجنة كانت أصعب من مهمة اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية ، ذلك لأن تصورها لبناء اللجنة المركزية لم يكن تصوراً محدداً، وكان مفهومها يدور كله حول فكرة المتابعة، ومن ثم انتهت إلى اقتراح تشكيل لجنة متابعة، مما أدى بالسيد المهندس سيد مرعى إلى أن ذهب إلى المطالبة بإلغاء فكرة اللجان والاكتفاء بأمانات فى اللجنة المركزية، مع أن هناك فرقاً كبيراً بين الأمانة وبين اللجنة، فمهمة اللجنة التخطيط والدراسة، بينما مهمة الأمانة تنفيذية ميدانية لممارسة العمل السياسى بين الجماهير .

وفى اعتقادى أننا لو رجعنا إلى جدول الأعمال، وبدأنا بمشروع النظام الداخلى للجنة المركزية – على ضوء التصور الذى انتهت إليه اللجنة – فإن هذا سيحدد معالم بناء اللجنة المركزية، وسيحدد

بالتالى المواضيع الأخرى، على أساس أنها منبثقة، أو تابعة، أو نابعة من التصور النهائى الذى سيتفق عليه السادة الأعضاء، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

هُوَّ برضه فيه نقطة .. أنا بِدِّى ألفت النظر إليها، هو فيه كلام بيقول : " أن يكون لِلَّجنة المركزية حق مساءلة قيادات الجهاز التنفيذى فى حالات عدم تنفيذ قراراتها وتوجيهاتها " .

وفيه المادة .. أظن (٢٠)، بتقول : " للجان الدائمة والفرعية أن تستدعى من ترى الاستماع إليه، من الوزراء، أو نواب الوزراء ، أو غيرهم، متى رأت حاجة لذلك " .

هُمَّ دول النقطتين اللى جه فيهم سيرة الوزراء ونواب الوزراء ، بالإضافة إلى المادة (١٨) . هىّ دى الثلاث نقط اللى محددة للوزراء ونواب الوزراء .

السيد/ سامى غالى بشاى :

لو سمح لى سيادة الرئيس ، أقول إنه يمكن للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى – التى جاء ذكرها فى المادة (٩) من الفصل الثالث فى الصفحة الثانية من مشروع النظام الداخلى – القيام بمهمة لجنة المتابعة المقترحة .

وبهذا يمكننا أن نقلل من تكوين لجان متعددة ، فقد يكون تعدد هذه اللجان من الأسباب المعوقة لسير بعض الأمور، فى بعض الأحيان، وشكراً .

السيد/ حسن عبد الفتاح أبو الليل :

فى تصورى أن تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ القرارات لم يجئ اجتهاداً من اللجنة، ولكنه منصوص عليه فى قانون الاتحاد الاشتراكى العربى .

ثم إن اللجنة المركزية حينما بدأت اجتماعاتها، اعتبرت تنفيذ قرارات المؤتمر من أولى المهام التى يجب أن تضطلع بها، ولذلك ضغطت على تشكيل هذه اللجنة، وعجلت بتشكيلها. ثم إنه لم يكن فى تصور واضعى التقرير، أن لجنة المتابعة هذه لها مهام تنفيذية، ولذلك كانت حريصة فعلاً على أن تشير إلى هذا، إذ أوردت بصدر الصفحة (١٠) تحت عنوان : طبيعة اللجنة ومهمتها ، بالفقرة (ب) : " ليس

للجنة سلطة تنفيذية على أعمال التنظيم السياسى، أو أعمال السلطة التنفيذية " .

فاللجنة وإن كانت لها طبيعة اللجان الدائمة، إلاَّ أنها تعتبر جهازاً معاوناً لهذه التنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكى، أو جهازاً معاوناً للجان الدائمة، فهى بمثابة جهاز منبه، يقوم بالتنبيه بصفة مستمرة، مهمته جمع البيانات والمعلومات التى تتعلق بطبيعة سير العمل فى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام، ثم تنبه هذه الأجهزة إلى القصور الذى قد يوجد فى هذا التنفيذ، أو أن يقوم بعملية مقارنة، ليتبين مدى مطابقة هذه المعلومات والبيانات لقرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام ، من حيث البرنامج المقرر للتنفيذ أو التطبيق، فإذا ما تبين له خلل فى المواعيد أُخْطِرت اللجان الدائمة فى الاتحاد الاشتراكى العربى بهذا الأمر، لتتلافى القصور فى التنفيذ. ثم إنه واضح من أعمال اللجنة – قبل أن تضع تقريرها – أنها ترى فى خصوص هذه اللجنة، أنها ليست كسائر اللجان الدائمة، وعملها لا يعدو جهازاً تنبيهياً للأجهزة الأخرى، ومن خلالها .

ويمكن تصور عمل هذه اللجنة بالنسبة للجان الدائمة، مثل لجان التعبئة السياسية، والتعبئة الاقتصادية، وشئون التنظيم مثلاً، فهذه اللجان مثلاً ستختص بتنفيذ جانب من قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام، هنا يبرز دور لجنة المتابعة، إذ ستقوم بدور المعاونة لهذه اللجان الدائمة، وتستطيع أن تنبهها إلى مواقع المعوقات والصعوبات ، أو إلى أن جزءاً من قراراتها تم تنفيذه، وأن الجزء الآخر لم ينفذ فى الوقت المحدد له، وبذلك تستطيع كل لجنة من هذه اللجان القيام بدورها، بتنبيه الأجهزة المقصرة فى تنفيذ القرارات التى تدخل فى اختصاصاتها، وهى كذلك بمثابة جهاز تنبيه يومى، يقوم بتنبيه اللجنة التنفيذية العليا، التى تقوم بمهام اللجنة المركزية فى غير فترات انعقادها .

هذا هو تصورى للجنة، ثم إن اللجنة المركزية قد أحست – بشعور تلقائى – بمدى أهمية وجود هذه اللجنة فى أول اجتماع لها ، حيث أشارت إلى تشكيل لجنة للمتابعة لتنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام. وفى تصورى أن وجود هذه اللجنة ضرورى، كى تضطلع اللجنة المركزية بمهامها، بل هى تعتبر أولى أساسياتها، وإن لم يكن لها صفة اللجان الدائمة .

الدكتور/ أحمد السيد درويش :

سيدى الرئيس .. فى اعتقادى أننا لو دخلنا فى نقاش فقهى حول علاقة اللجنة المركزية بكل من البرلمان والحكومة، فلن تكفى عشرات الجلسات لبحث هذا الموضوع، إذ من المعلوم حتى لغير المتخصصين من أمثالى أن هناك بحوثاً مستفيضة حول هذا الموضوع، وأن أوجه الاختلاف بين هذه

التنظيمات السياسية المختلفة، إنما تنجم – فى الحقيقة – من اختلاف النظم السياسية، والاجتماعية للدول المختلفة، كما أنه يُشَكَّلْ بالضرورة، وفى الواقع، بما يتفق عليه فى أثناء المسيرة .. وفى أثناء التطبيق لأى نظام سياسى .

وطالما أننا بصدد تجربة أو ممارسة سياسية، نقوم ببنائها، ففى اعتقادى أن المسيرة ذاتها، والتعاون، والإحساس بدقة المرحلة التى نمر بها الآن، وبأننا نبنى لا لأنفسنا فحسب، ولكن للأجيال القادمة، ثم الاحترام المتبادل بين التنظيمات المختلفة للاتحاد الاشتراكى ، سواء كان ذلك مجلس الأمة، أو السلطة التنفيذية، أو اللجنة المركزية بتشكيلاتها المختلفة .

كل هذه العوامل، ستقيم العرف الذى ستبنى عليه العلاقات بين هذه الأجهزة المختلفة، وفى اعتقادى أن وظيفة أول لجنة مركزية لابد أن تكون لضبط الأداء بين هذه الأجهزة المختلفة .

ولذلك، فإننى أقترح أن نسير، وألاَّ نقف عند المناقشات الفقهية، ونبدأ من الآن بدراسة المقترحات الخاصة بالتنظيمات الداخلية للجنة المركزية، وندع الأمور تأخذ مجراها الطبيعى، فترسم اللجنة العرف والعلاقة التى ستسير عليها، أو ما سيكون عليه حال التعاون والترابط والأداء فيما بين هذه التنظيمات المختلفة للجهاز الواحد، وهو الاتحاد الاشتراكى، وشكراً .

السيد/ محمد فوزى محمود :

لقد وضع المؤتمر القومى العام – باعتباره الممثل الحقيقى للشعب – توصيات وقرارات، على اللجنة المركزية أن تقوم بتنفيذها. وبما أن السادة الوزراء أعضاء فى كل من اللجنة المركزية والمؤتمر القومى العام .. وبما أن اللجان المقترح تشكيلها ما هى إلاَّ لجان تتعاون مع السلطة التنفيذية – أى السادة الوزراء – على تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام، إذاً فيجب علينا أن نتعاون تماماً مع الأجهزة التنفيذية لتنفيذ هذه القرارات، لأن هذه اللجان لا تمثل سلطة ، وإنما تقوم فقط بأعمال المتابعة للتنفيذ، وشكراً .

السيد/ عبد اللطيف المناوى محمد المناوى :

فيما يختص بما أثير حول وجود ازدواج فى السلطة فى وجود اللجنة المركزية، أو فى أسلوب ممارستها لأعمال المتابعة والرقابة، أود أن أقول بأننى أتصور غير ذلك، ففى تصورى أن اللجنة المركزية بوجودها

الكائن الحالى، إنما تكمل نقصاً كان موجوداً فى مجتمعنا، وهو أسلوب المتابعة والأداء، بالفكر السياسى الملتزم الذى كان يجب أن يكون موجوداً .

إن الأجهزة الإدارية موجودة بعد الثورة منذ عام ١٩٥٢، وتصدر قرارات ثورية بالخط السياسى، وبالفكر المطبق فى بلدنا .. كما أن مجلس الأمة موجود منذ عام ١٩٥٨، وله أيضاً نظام للمتابعة، حيث توجد من بين تنظيماته لجان المتابعة وتقصى الحقائق .

ومع هذا فإن مشاكل الجماهير تتراكم وتتزايد مع الأيام، وذلك لأنها تعمل بالمفهوم الإدارى لأسلوب التطبيق غير الملتزم بالفكر السياسى والاشتراكى الموجود فى مجتمعنا، بعد قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ .

ولذلك يجب على اللجنة المركزية، أن تمارس فعلاً كلاً من الرقابة والتطبيق، وتشرف عليهما، دونما ازدواج أو تدخل فى سلطات الأجهزة التنفيذية أو الإدارية، وتكون لهذه اللجنة سلطات فكرية وسياسية تتفق وتتوافق مع الأسلوب الفكرى السياسى المطبق فى مجتمعنا، ولها أن تراقب وتتابع، وترى ما قد تم تطبيقه ، وهل يتفق فعلاً مع ما هو مطلوب أو مع ما هو كائن فى مجتمعنا فعلاً؟

وبهذا لا أتصور أن يكون هناك ازدواج أو تعد على أى سلطة من السلطات التشريعية أو التنفيذية، حينما تقوم اللجنة المركزية بممارسة أسلوبى المتابعة والرقابة، وبالتالى لن يكون هناك أى تناقض أو تنافر فيما بينها جميعاً .

أما فيما يتعلق بالأوراق المعروضة علينا، فقد يكون هناك تكرار فيما بين تقريرى لجنة التنظيم ولجنة المتابعة، لعدم إمكان تصور الثانية للأسلوب الذى ستخرج به اللجنة الأولى، ويمكن ملافاة هذا، أو تنسيقه، من خلال المناقشة العامة، أو من خلال لجنة فرعية، تجتمع للتنسيق بين هذين التقريرين المعروضين، وشكراً .

السيد/ محمد أحمد عبد الهادى على :

استكمالاً لما أدلى به الزميل أقول : إنه يجب أن نعى تماماً أن رقابة اللجنة المركزية، ما هى إلاَّ رقابة سياسية فى المرتبة الأولى، وليست انتزاعاً للسلطة من أيدى الجهاز التنفيذى القائم، وقد يكون هذا اللبس موجوداً لدى كثير من قواعد التنظيم على مستوى المحافظات والمراكز ، حيث يتصور أمين أو أعضاء لجنة الوحدة .. أو أعضاء لجنة المركز أو المحافظة، أن معنى السلطة السياسية هو التوجيه ، والتدخل الفعلى فى التفصيلات أو الجزئيات الخاصة بالعمل التنفيذى فى مواقع العمل المختلفة .

وأود أن أقول : إننا لو رجعنا إلى الميثاق لوجدنا أنه قد نص على ضرورة وجود المجالس الشعبية المنتخبة – وهى ما يسمى بالبرلمانات الصغيرة – بحيث تأخذ سلطاتها فعلاً ، تلك السلطات التى تنتقل إليها من السلطة التنفيذية، كما نص على ذلك الميثاق .

وعلى هذا ستكون رقابة التنظيم السياسى .. رقابة سياسية على حسن أداء هذه المجالس لمهامها، وبذلك نحل كثيراً من اللبس والتداخل الموجود، وبذلك تعى القيادات – فى المستويات التنظيمية المختلفة بالتنظيم السياسى – أن السلطة ما هى إلاَّ سلطة سياسية، تتبلور فيما إذا كانت المؤسسات أو المنظمات تسير فى الخط السياسى الذى التزمنا به أساساً فى الميثاق، وفى بيان ٣٠ مارس .. أم لا ؟ هذا بالإضافة إلى أنه يمكن عن طريق هذه التنظيمات ـ كمنظمات أو كقيادات تنفيذية ـ معرفة ما إذا كانت هذه القيادات قد خرجت عن الخط السياسى، أم أنها ملتزمة به؟ ومن هنا، تكون الرقابة للجنة المركزية أكيدة وفعلية، وشكراً .

السيد/ خالد محيى الدين :

أرى أنه من الأهمية بمكان، أن نستمر فى المناقشة العامة للخطوط الرئيسية، قبل أن ندخل فى مناقشة التقارير الفرعية، لأننا بذلك نحدد النقاش فى الخط الذى نسير عليه .

إن الاتحاد الاشتراكى – كما قلت يا سيادة الرئيس – هو تحالف .. وهو جبهة وطنية، وله وضع مختلف عن كافة التنظيمات الأخرى، فهو سواء فى تنظيماته .. أو فى لوائحه .. أو فى نظامه، يشترط عضويته لأغلب المراكز القيادية فى المنظمات السياسية الشعبية، والكثير من أجهزة الدولة، بمعنى أن جميع أعضاء مجلس الأمة أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى طبقاً لنص القانون، بالإضافة إلى أن معظم قيادات المنظمات النقابية بمجالس إدارتها، أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، ومعظم الوزراء أو كلهم أعضاء فى اللجنة المركزية. ثم إن الاتحاد الاشتراكى يقوم – طبقاً لنص قانونه – بقيادة العمل الوطنى فى جميع المجالات، عن طريق رسم السياسات التى يضعها للعمل فى أى من هذه المجالات .

إذاً حينما يعمل الاتحاد الاشتراكى ويراقب، إنما يقوم بالرقابة السياسية، التى هى ليست فى الحقيقة رقابة سياسية على السلطة التنفيذية، أو على السلطة التشريعية، بل هى رقابة سياسية على أعضائه الذين يتولون المناصب التنفيذية بتكليف من اللجنة المركزية، وأعنى بهذا أن جميع السادة الوزراء أعضاء فى اللجنة المركزية – إلاَّ قلة منهم – وهم بالتبعية مسئولون عن تنفيذ السياسة التى تضعها اللجنة المركزية

لتطبقها فى المجالات المختلفة .

أخلص من هذا إلى أن اللجنة المركزية لا تسائل السلطة التنفيذية، وإنما تسائل أعضاءها ، أو أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، سواء من كان منهم فى اللجنة المركزية ، أو فى المستويات الأخرى – بما فى ذلك السادة الوزراء، وأعضاء البرلمان – عن مدى تطبيق وتنفيذ السياسة التى وضعتها هذه اللجنة، بصفتهم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى . ولا يمكن للجنة المركزية أو الاتحاد الاشتراكى أن يسائل الحكومة، لأن ذلك يحتاج إلى تنظيم ، لأن أى نوع من التحقيق له قواعد معينة على نحو ما هو متبع فى مجلس الأمة، حيث توجد قواعد المساءلة من سؤال، إلى استجواب، إلى سحب الثقة .

والذى يعنينى هنا أن المساءلة من اللجنة المركزية مساءلة سياسية عن السياسة التى وضعت، إذ للاتحاد الاشتراكى فى جميع أنحاء البلاد مستوياته المختلفة، ولتستطيع اللجنة المركزية عن هذا الطريق جمع المعلومات ، وبالتالى المساءلة للوزراء – بصفتهم أعضاء – عن السياسة التى التزمنا بها فيما يتعلق بالتطبيق، لا بصفتهم سلطة تنفيذية. وإذا كان هناك لفظ ورد فى التقرير مؤداه مساءلة قيادات الجهاز التنفيذى، وبالتالى أوجد هذا اللبس، ففى رأيى أنه كان يجب أن يستعاض عنه بأن يقال" أعضاء الاتحاد الاشتراكى، أو أعضاء اللجنة المركزية، وكذلك الحال بالنسبة لقيادات الجهاز التنفيذى، فى حالة عدم تنفيذ السياسة التى توضع .

لقد أشار سيادة الرئيس إلى أن هذه القيادات جميعها ملتزمة بتنفيذ هذه السياسة، باعتبار أن السادة الوزراء أعضاء فى اللجنة المركزية، وملتزمون بتنفيذ هذه السياسة، ومن هنا تكون المساءلة عن تطبيق هذه السياسة، وبذلك لن تكون هناك حساسيات بالنسبة لعلاقة اللجنة بالأجهزة المختلفة، أو بمجلس الأمة ، ذلك أن كلا من الدستور وقانون المجلس المشار إليه قد نظم كل منهما العلاقة الرقابية بين هذا المجلس وغيره من أجهزة الدولة المختلفة، وبالتبعية لن يكون هناك أى تداخل فيما بينها، لأن الرقابة ستكون على التنفيذ اليومى بالنسبة للسياسة التى وضعناها ، والتى سنحاسب أعضاء التنظيم على عدم التزامهم بها، وشكراً .

السيد/ إبراهيم محمد عبد الله الخولى :

فى تقديرى الشخصى يجب علينا أن ننظر نظرة لا جمود فيها إلى طبيعة العلاقة بين التنظيم السياسى ومجلس الأمة فى ظروف مجتمعنا هذه .. نظرة تتسم بالمرونة ، لسبب بسيط : هو أن مجتمعنا لا

يزال يمر بمرحلة التحول والانتقال، وهذا الوضع بالذات قد جعل عملية تقنين الثورة من المهام الكبرى فى هذه المرحلة .

وفى اعتقادى لو أننا نظرنا إلى قضية تقنين الثورة هذه -كإحدى المهام الرئيسية فى مرحلة التحول - لوجدنا أنها تضفى على العلاقة بين التنظيم السياسى ومجلس الأمة طابعاً محدداً، يفرض - بشكل أو بآخر - لوناً من الالتزام الكامل والمطلق بالتوجيهات والخطوط العامة التى يرسمها التنظيم السياسى .

وإذا نظرنا إلى اللجنة المركزية كممثلة للتنظيم السياسى، لوجدنا أنه يجب على جميع أعضاء اللجنة المركزية - رغم طبيعة التكوين الطبقى الموجود فيها، باعتبارها ممثلة لمختلف قوى الشعب العامل - أن يكونوا على مستوى معين، بأن يتجردوا فى هذه اللجنة من الانتماء الطبقى الضيق، ويصلوا إلى مستوى الالتزام بقضايا المجتمع الرئيسية، وفى مقدمتها قضية تحول مجتمعنا إلى الاشتراكية، لأنها قضية عامة يجب أن يقابلها عملية تقنين مستمرة لتثبيت ما تم، ورسم ما يجب أن يتم ويستكمل، وإلاَّ نجم عن هذا فجوة فى المسار الثورى، بما لا يؤمّن جانب الثورة فى استمرارها، ما لم نغطِّ هذا الجانب .

ومع افتراض أن أعضاء اللجنة المركزية، بشكل ما، ومهما كان التركيب الفئوى، أو طبيعة القوى التى يمثلونها، إلاَّ أنهم فى هذا المستوى يجب أن يتجردوا من المواقف الطبقية الضيقة، ويصلوا إلى مستوى الالتزام بالقضية العامة للمجتمع، وهى إتمام مرحلة التحول .

وفى اعتقادى أن مسئولية التنظيم السياسى هى أن يقوم - بالدرجة الأولى - برسم اتجاهات المجتمع المستقبلية، وحماية هذه الاتجاهات ، والعمل على تنفيذها فى التوقيت المحدد لها .. وبالتالى يضع مجلس الأمة - وهو الجهاز التشريعى -كافة هذه الاتجاهات موضع التطبيق الفعلى، باعتباره أحد منظمات التنظيم السياسى. ولهذا ستكون الهيمنة بشكل أو بآخر -كضرورة من ضرورات المرحلة - فى يد التنظيم السياسى، وإذا تغيرت طبيعة هذه العلاقة بشكل ما، يمكن النظر فى طبيعة هذه العلاقة، وشكراً .

السيد/ فريد عبد الكريم :

نظراً لأن اللجنة التنظيمية لم تُضَمِّن تقريرها تصوراً للعلاقة بين اللجنة المركزية وبين مجلس الأمة، فإن الذى ينبغى أن يدور سيكون بالضرورة حول ماهية اختصاصات اللجنة المركزية، ووسائلها فى الأداء . وفى تقديرى أنه يجب أن يكون المصدر الهادى لذلك كله هو بيان ٣٠ مارس، لأنه الأساس فى التغييرات

التى تمت فى الاتحاد الاشتراكى ، عن طريق الديمقراطية، فقد ذكر بيان ٣٠ مارس : أن تقوم اللجنة المركزية بقيادة العمل الوطنى فى جميع مجالاته .

وفى تصورى أنه لا يمكننا الفصل بين القيادة والمتابعة إطلاقاً، أو بين كل من الرقابة والإرشاد والتوجيه، وإلاَّ كانت هذه القيادة قيادة نظرية بحتة، لا تؤدى إلى شئ على الإطلاق .

هذه ناحية، أما الناحية الثانية فهى أن مسئولية التنظيم السياسى - وعلى رأسه اللجنة المركزية - تتركز أساساً فى جعل الجماهير .. على نطاقها الواسع .. تلتف حول الحُكْم، ولن يتأتى ذلك إلاَّ إذا شاركت فيه، ولا يمكن إطلاقاً أن تتم هذه المشاركة من الناحية النظرية، أى بالإرشاد فحسب، وإنما تتم عن طريق تمكين اللجنة المركزية من القيادة الحقيقية ، التى لا يمكن أن تكون قيادة بالمعنى السليم إلاَّ إذا كانت وسائلها : الخطة، والتوجيه، والإرشاد، والمتابعة، والمساءلة .

وفى اعتقادى أن التصور الذى عرضه علينا سيادة الرئيس، ومؤداه أن اللجنة المركزية يجب أن تحكم، حتى تجعل جميع الجماهير تحكم، لأنها تحكم عن طريق المشاركة، هو التصور الذى يجب أن يطبق. وهذا يعنى أن عزل اللجنة المركزية عن القيادة، والمتابعة، والإرشاد، إنما هو عزل عن الحكم، ومعنى هذا أن مهمة التنظيم السياسى لجعل الجماهير تلتف حول الاتحاد الاشتراكى ستكون مستحيلة. هذه هى القضية، وشكراً .

السيد/ فريد زكى حشيش :

لو أذن لى سيادة الرئيس .. أود أن أقول إن هذا الموضوع قد لا يحتاج إلى نقاش أكثر مما هو فى حاجة إلى وضوح رؤية، فقد ذكر الزميل فريد عبد الكريم، فى معرض حديثه الآن، أنه إذا لم تقم اللجنة المركزية بالقيادة، والمتابعة، والإرشاد، فإننا بذلك نعزل الشعب عن المشاركة فى الحكم، ولست أتصور أن مجلس الأمة ند للجنة المركزية، وإنما هو مسئول أمامها، لأنه جهاز تابع للاتحاد الاشتراكى، ومهمته - كما وردت فى الدستور - هى الرقابة والتشريع .

ولم يقل أحد بأن تقف اللجنة المركزية جامدة فى حالة انحراف هذا المجلس عن مهمته، بل يجب أن تتحرك هذه اللجنة، وتوجه المجلس إلى التمسك بالمبادئ الأساسية فى خطنا الاشتراكى .

وإذا كنا نجادل حول حقوق كل من مجلس الأمة واللجنة المركزية، فإننا نجادل بين قيادة وجهاز تابع لها .

أما فيما يختص ببقاء مجلس الأمة أو عدم بقائه، ففى اعتقادى كعضو فى اللجنة المركزية ، أننى فى

حاجة إلى وضوح رؤية، فهل من حاجة العمل السياسى بقاء هذا المجلس ؟ أو أن على اللجنة المركزية – كما جاء بتقرير لجنة المتابعة – أن تضع الدستور بواسطة لجنة متفرعة عن اللجنة المركزية ، ويكون هذا هو العمل التشريعى الوحيد المطلوب من الدولة، فى وقت نطالب فيه بإعادة تقنين كافة القوانين ، لتثبيت الخط الاشتراكى الذى نسير فيه؟

وفى رأيى، أن بقاء مجلس الأمة ضرورة من ضروريات وجود اللجنة المركزية، باعتباره جهازاً لهذه اللجنة للقيام بمهمة التشريع والرقابة .

إننى أختلف تماماً مع ما ذهبت إليه لجنة المتابعة فى تقريرها، بأن تكون هناك لجنة دائمة للمتابعة ، وأخرى لتقصى الحقائق، لأننا سبق أن مارسنا هذا العمل فى مجلس الأمة، ووجدنا أن التمسك بالأصول الدستورية والمساءلة السليمة، هو خير وسيلة للمتابعة .

لقد شكلنا فى مجلس الأمة لجاناً لتقصى الحقائق، وتبين لنا أن هذه اللجان قد خرجت عن الخط الذى نسير فيه، إذ ذهبت إلى أماكن التقصى لتسائل، وتحقق ، وتوضح لرئيس مجلس الإدارة أنه على خطأ، وأنه خرج عن الخط المرسوم . وهذا فى رأيى كان نتيجة لعدم وضوح الرؤية أمام هذه اللجان .

أما فيما يتعلق بما تفضل به سيادة الرئيس من حديث حول النظامين الشرقى والغربى، فإننى أرجو من سيادته أن يتكرم بإعطائنا فكرة عما سيتم بعد تشكيل اللجنة المركزية، وهل سيستمر عمل مجلس الأمة، أم أن هذا العمل سينتهى، وأنه سيعدل عن وجود هذا المجلس نهائياً؟

لقد سبق أن طلبنا وضوح الرؤية بالنسبة لهذا المجلس، وحتى الآن لم نستمع – بكل أسف – إلى أى جواب .

وأرجو أن نعود إلى اقتراح سيادة الرئيس – فى بداية الاجتماع – بأن ننظر الليلة تقرير أعمال اللجنة التنظيمية، وكذلك ما قامت بعمله لجنة المتابعة التى وضعت تقريرها، فى وقت لم تكن الرؤية فيه واضحة بالنسبة لمهمة اللجنة المركزية .

وفى تقديرى أننا عندما نستقر على شكل اللجنة المركزية واختصاصاتها، نطلب إلى لجنة المتابعة أن تعيد من هذا المنطلق صياغة تقريرها، وفقاً لما ارتأته اللجنة المركزية، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

إذا سمحتم لى .. بِدِّى أرد على إحدى النقاط. الحقيقة حسب الدستور.. وحسب النظام اللى احنا

ماشيين عليه دلوقت .. مجلس الأمة مش تابع للاتحاد الاشتراكى، ولكن المفروض ان الاتحاد الاشتراكى بتكون له سيطرة على مجلس الأمة من خلال أعضاء الاتحاد الاشتراكى. ولكن إخواننا أعضاء مجلس الأمة اللى موجودين هنا .. أظن بيعرفوا ان كان فيه خلافات مريرة بين أعضاء مجلس الأمة واللجان التنفيذية فى كل المحافظات، وكان فيه تسابق مين اللى ليه السلطة الأعلى؟

الحقيقة اللى احنا مشينا بيه مختلف عن الأوضاع اللى موجودة فى العالم .. يعنى فى الدول الشيوعية بيْنَزِّلوا لِسْتَة بأعضاء مجلس الأمة. فى الدول الليبرالية زى بريطانيا .. حزب العمال بينزل مُرَشَّحيه، وحزب المحافظين بِيْنَزِّل مُرَشَّحِيه .. بيبقى الشخص نجح مش لأن اسمه فلان ، لأ .. نجح لأنه فى حزب العمال، أو فى حزب المحافظين، ويوم ما ينفصل من حزب العمال ويرشح نفسه.. مش ممكن ياخد الدايرة أبداً. وفيه ناس اتفصلوا سنة ١٩٥٦ أو ١٩٥٧، لأنهم كانوا ضد العدوان علينا، وبعد كده ماقدروش ياخدوا دوايرهم .

احنا فتحنا الدوايرلكل الناس، كان فيه دايرة فيها ١٠ و ١٢ .. اللى بينجح يبقى نجح بدراعه .. مالهوش دعوة أبداً بالاتحاد الاشتراكى .. ولا هو ملتزم أبداً بالاتحاد الاشتراكى، والكلام ده أنا قلته فى مجلس الأمة، واتْكلمت فيه مرة يمكن ومرتين .

وعلى هذا فعملية الالتزام مش موجودة .. وزى ما قلت فى مجلس الأمة إن أصبح عندنا فى داخل المجلس يمكن ٣٦٠ حزب .. كل واحد بيمثل حزب لوحده ، بيجتهد بنفسه فى كل مسألة من المسائل، وده موضوع من الموضوعات اللى احنا حنبحثها هنا فى اللجنة المركزية .

احنا فى بيان ٣٠ مارس – رداً على كلام الأخ حشيش من الجيزة، أو من القليوبية – حنبحث أيضاً موضوع مجلس الأمة، وأنا حاقدم لكم اقتراح بهذا الموضوع ، ولكن بيان ٣٠مارس كان واضح منه ان احنا لازم نبتدى بمجلس جديد، لأن المجلس اللى قدامنا حيخلص فى مارس، وإذا ابتدينا بيه حيحصل تنازع أيضاً بين المجلس، وبين اللجنة المركزية، وبين اللجان التنفيذية، فيجب إننا نبتدى بمجلس جديد، ولكن لابد أن يكون هناك مجلس أمة. حاعرض على اللجنة هذا الموضوع قبل ما ناخد فيه قرار، ولكن لابد أن يكون هناك مجلس أمة وفقاً للدستور الموجود حالياً .. فيه دستور بينص على وجود مجلس أمة .. وعلى أنه هو السلطة التشريعية. وبعدين احنا حنعمل دستور جديد، على أن ينفذ هذا الدستور الجديد بعد إزالة آثار العدوان، حسب ما جاء فى بيان ٣٠ مارس .. والدستور الجديد حياخد مننا وقت .. وحياخد دراسات كتيرة. دول الكلمتين اللى حبيت أرد بيهم على الأخ.

الدكتور/ جابر جاد عبد الرحمن :

سيادة الرئيس .. تفضلتم فقلتم إن اللجنة المركزية تحكم، ويبدو لى أن هذا القول يأتى من أن أعضاء الحكومة أعضاء فى هذه اللجنة، وحتى بالرغم من هذا، فإن رقابة اللجنة المركزية على الحكومة يجب أن تبقى .. ومع أن الوزراء أعضاء فى هذه اللجنة وفى الاتحاد الاشتراكى، إلا أن رقابة اللجنة المركزية ككل على الحكومة فى تنفيذ القرارات التى اتخذها المؤتمر القومى يجب أن تبقى .

ومن ناحية أخرى فإن رقابة اللجنة المركزية على السلطة التشريعية يجب أيضاً أن تبقى. لأنه من المؤكد أن المؤتمر القومى قد يتخذ قرارات تقع مسئولية تنفيذها على عاتق السلطة التشريعية ، ولنا فى القرارات الخاصة بإصدار تشريع للتعاون الزراعى دليل، إذ مَنْ المسئول عن وضع قانون التعاون الزراعى ؟ هى الحكومة، أى السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية، وعلى ذلك فإن الرقابة ومتابعة الرقابة من جانب اللجنة المركزية على الحكومة وعلى الأجهزة التنفيذية والتشريعية يجب أن تبقى قائمة .

وحتى لو أخذنا بالرأى الذى قاله الزميل خالد محيى الدين، من أن الرقابة نجحت لأن الوزراء وأعضاء مجلس الأمة أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، فإن هذا يتطلب – كما قال السيد الرئيس – أن يكون كل أعضاء مجلس الأمة أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، وأن يتصدى الاتحاد الاشتراكى لعملية تحديد قائمة بالمرشحين للدخول فى الانتخابات الخاصة بمجلس الأمة.. الأمر الذى لم يحدث حتى الآن .

فإذا كانت اللجنة المركزية تمارس رقابتها على أعضائها العاملين فى السلطة التنفيذية وفى السلطة التشريعية جميعاً، بوصفهم أعضاء فى هذا التنظيم، فإن هذا يتطلب أن يكون الوزراء جميعاً أعضاء فى التنظيم، وأن يكون لِلَّجنة المركزية دورها فى اختيار هؤلاء الأعضاء .. وكذلك أن يكون أعضاء مجلس الأمة فى هذا التنظيم، وأن يكون لهذه اللجنة – قائدة العمل الوطنى فى جميع المجالات – القول والرأى فى المرشحين الذين يتقدمون للانتخابات، لكى يجلسوا فى كراسى مجلس الأمة. تلك نقطة أولى أردت أن أدلى برأيى فيها .

والمسألة الثانية : إنه كان من رأيى، فى الاجتماع السابق لهذه اللجنة، أن تنشأ لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى، ولكنى بعد أن اشتركت مع زملائى فى اللجنة الفرعية الخاصة بالشئون التنظيمية، وبعد عرض هذا الاقتراح عليها .. تبين لى رأى آخر اقتنعت بصحته ، مؤدى هذا الرأى أن اللجان الأخرى المقترحة تعتبر لجاناً دائمة، فهى لجان نوعية ودائمة، منها ما يختص بالشباب، ومنها

مايختص بالنواحى الاقتصادية، ومنها ما يختص بالثقافة والفكر والإعلام... إلى آخره .

والقرارات التى يصدرها المؤتمر لا تخرج عن هذه المجالات، فبدلاً من تشتيت القوى والجهود ، والتعدد والإكثار من اللجان ، فإنه يبدو صالحاً أن نترك مسئولية متابعة تنفيذ القرارات للجان الدائمة التى اقترحتها لجنة الشئون التنظيمية، ومن ثم جاء هذا التقرير خلواً من اقتراح لجنة متابعة القرارات .

النقطة الثالثة : هى ما سمعته من المهندس سيد مرعى بخصوص هذه اللجان الدائمة، وقوله بأنها تعتبر تكراراً للأمانات العامة، ولقد تعرضت لجنة الشئون التنظيمية وتصدت لهذه المسألة بالذات، وأرادت أن تتفادى الازدواج أيضاً، فقررت أن يتولى أعضاء الأمانة العامة أمانة اللجان الدائمة ، حتى ترتبط هذه اللجان ربطاً عضوياً بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، ومن ناحية أخرى فإن دور الأمانة العامة يختص بالأعمال اليومية المتجددة ومتابعتها... إلى آخره .

أما دور اللجان التنظيمية فهو دور دراسة وتخطيط، حيث تعد – كلجان مساعدة للجنة المركزية ككل – الدراسات المختلفة وتقدمها إليها، ولقد أبانت المادة (١١) من مشروع النظام المقدم دور هذه اللجان الدائمة، فكل ما تقوم به يصب فى النهاية فى اللجنة المركزية ككل، وهذه بدورها تصب أعمالها فى النهاية فى المؤتمر .

وفضلاً عن ذلك فإن لجنة الشئون التنظيمية أيضاً نصت فى مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية على تشكيل الإدارات والمكاتب الفنية لتكون مساعدة لِلّجان الدائمة. إذاً فليست اللجان الدائمة – كما سمعت – مساعدة للأمانات، وإنما الأمانات هى التى تساعد اللجان الدائمة بالمكاتب والإدارات، ولابد من تشكيل هذه اللجان حتى نضمن للجنة المركزية قيامها بدورها القيادى، وإلاَّ لو اكتفينا بأعمال الأمانات فقد لا نضمن التنفيذ للقرارات التى يصدرها المؤتمر القومى، فوجود أعضاء من اللجنة المركزية فى اللجان الفرعية، يقودون العملية مع الأمانة، أمر لازم وضرورى لضمان تنفيذ القرارات التى صدرت من المؤتمر القومى، وأشكر السيد الرئيس .

السيد/ الرئيس :

لى تعليق بالنسبة لموضوعات اتْكلم فيهم الدكتور جابر فى الأول .. الرقابة على السلطة التنفيذية .. والرقابة على السلطة التشريعية .. وتعيين أفراد السلطة التنفيذية .. وتعيين أفراد السلطة التشريعية، الحقيقة برضه بنبص للعالم، وبناخد الدول الشرقية إيه؟ والنظام الليبرالى إيه؟

الدول الشرقية فيها حزب مش من ستة مليون، ولكن فيها الحزب الشيوعى اللى ليه قيادة، وهذه القيادة مهيمنة كاملاً على الحزب، وفيه ناس متفرغين . هذا هو النظام اللى موجود فى البلاد الشيوعية، وفيه سيطرة كاملة على كل الأمور فى اللجنة التنفيذية، أو رئاسة اللجنة المركزية ، فبيكون فيه نوع من الهارمونى والتوافق فى اختيار الأعضاء .

بالنسبة للدول الغربية بيختاروا زعامة للحزب، وزعامة الحزب تختار الوزراء ، سواء بالنسبة للحزب الحاكم ، أو بالنسبة لحزب المعارضة .. وأيضاً زعامة الحزب تستطيع أن تغير فى الوزراء بدون الرجوع إلى الحزب .. هذا أيضاً موجود فى أمريكا .. وموجود فى بريطانيا .. وموجود فى كندا .

لكن بالنسبة لينا احنا هنا مانقدرش نقول إن اللجنة المركزية تعين الوزراء، ولكن باقول إن اللجنة المركزية تختار رئيس للجمهورية – فى وقت انتخابات رئيس الجمهورية – وبعد هذا هُوَّ لازم يختار الناس اللى يقدر يشتغل معاهم .. على أساس انه مايكونش فيه شللية أو انقسامات فى داخل مجلس الوزراء، ولا نقدرش نشتغل أبداً شغل تنفيذى .

على هذا الأساس يبقى الرئيس هو اللى بيختار الوزراء، واللجنة التنفيذية تختار الرئيس. وبعد مدته إذا كان مامشيش حسب الكلام .. وحسب اللجنة المركزية، بيقولوا له احنا بنختار زعامة أخرى .. ورئيس الجمهورية يختار جهاز تنفيذى يستطيع أن يعمل معاه .. ده اللى أنا متصوره . لكن إذا جينا وقلنا إن اللجنة التنفيذية، أو اللجنة المركزية، تختار الوزراء .. معنى هذا ان احنا حندخل فى شللية، وأمور قد يصعب على الرئيس – المسئول عن السلطة التنفيذية – انه يِمَشِّى بيها مجلس الوزراء، أو السلطة التنفيذية .

السيد/ أحمد الجميل جوهر :

القضية المثارة هى رقابة ومتابعة على السلطة التنفيذية أولاً.. رقابة ومتابعة عليها. وفى تقديرى أن الرقابة والمتابعة مطلب جماهيرى، إذ أن الجماهير فى الخارج تضع كل آمالها فى اللجنة المركزية، فهناك تناقضات وانحرافات كثيرة جداً فى التطبيق الاشتراكى ، شوهت صورة الاشتراكية فى كثير من الأحيان .

ولذلك أعتقد أن الرقابة والمتابعة ضرورية جداً من اللجنة المركزية على السلطة التنفيذية ، وفضلاً عن أنها مطلب جماهيرى – كما قلت – فإن قانون الاتحاد الاشتراكى يؤيد هذا المطلب، فقد جاء فى أول القانون تحت عنوان : المقدمة والأهداف : " إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى

تقود الجماهير، وتعبر عن إرادتها، وتوجه العمل الوطنى، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق " . وجاء أيضاً فى المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى فيما تختص به اللجنة المركزية : " مراقبة تنفيذ البرنامج الذى أقره المؤتمر القومى العام، ودراسة الموضوعات الرئيسية فى السياسة الداخلية والخارجية " ... إلخ .

وعلى ذلك، فإن هذه الاختصاصات – الواردة بقانون الاتحاد الاشتراكى – تحتم ضرورة قيام اللجنة المركزية بالمراقبة والمتابعة على السلطة التنفيذية، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

أنا عايز أحسم النقطة دى إذا سمحت لى.. أنا شايف ان من حق اللجنة المركزية المتابعة والرقابة، وانها تكون فى الصورة كاملة ، على أساس ان اللجنة المركزية فعلاً بتحكم بواسطة الأعضاء واللجان الموجودة ، ولكن الحقيقة الطريقة هى كيف تكون المتابعة؟ وكيف تكون الرقابة؟

اللجنة المركزية المفروض فى أحوالها العادية حتجتمع مرتين فى السنة .. يعنى حتجتمع مرتين أو أكثر، ممكن إذا دعا الأمر إلى هذا، يعنى لَمَّا حتجتمع مرتين يعنى أسبوع كل مدة مثلاً ، حيحصل إيه فى هذا الأسبوع؟ اللجان حتقدم تقاريرها .. والوزراء حيتكلموا فى هذا، ونقول إن الموضوع الفلانى اللى قررناه اتنفذ أو مااتنفذش .

أنا باتكّلم عن الأحوال العادية .. احنا دلوقت بنعتبر فى حالة انعقاد كامل بالنسبة للظروف اللى احنا موجودين فيها . فعن طريق اللجان حتكون المتابعة والرقابة، واللجان حتقدم تقارير إلى اللجنة المركزية ، وإلاَّ بتكون اللجنة المركزية خارج الصورة . وفى الحقيقة .. فى القرارات السياسية – وهى قرارات المؤتمر – اللجنة المركزية والحكومة بيمثلوا شئ واحد، لأنهم هما الاثنين بينفذوا العملية. وهو الحقيقة اللى طَلَّع الكلام ده .. اللى أثار هذا الموضوع .. النَصّ على الجهاز التنفيذى وقيادات الجهاز التنفيذى .

الحقيقة لَمَّا نجيب دستور أى حزب فى العالم .. مافيش حزب .. يعنى أنا قارى دساتير جميع أحزاب العالم .. مافيش حزب قال على إن الحكومة والجهاز التنفيذى أبداً .. الحزب بيتكلم على أعضائه .. الحزب بيتكلم على الناس اللى بيكوِّنوا الحزب .. الحزب بيتكلم على انه يا بيحكم.. يا فى المعارضة ، لكن الحزب مابيقولش إنه يسائل السلطة التنفيذية .. على أساس ان السلطة التنفيذية حاجة ثانية، ولذلك أنا قلت إن دى والمادة (١٨) والمادة (٢٠) هُمّ اللى خَلُّوا الأخ سيد مرعى يثير هذا

الكلام .

احنا لو اعتبرنا أن للجنة المركزية حق مساءلة أعضاء الاتحاد الاشتراكى المسئولين عن كذا .. بنبقى الحقيقة ماخلقناش قطبين .. اللجنة المركزية كقطب - ده الكلام اللى أنا قلته الأول - والحكومة كقطب، وبهذا نستطيع ان احنا نتلافى الموضوع اللى اتقال بهذا الشكل. وبرضه لو طورنا المادة (٢٠) على أساس نقول إنها بتسأل الأعضاء المسئولين .. مانقولش الوزراء ونواب الوزراء .

مافيش حزب فى الدنيا اتْكلم على الوزراء ونواب الوزراء .. مافيش حزب فى الدنيا اتْكلم على السلطة التشريعية .. الأحزاب بتتكلم على اللجنة البرلمانية للحزب.. أو الهيئة البرلمانية للحزب. الكلام اللى قاله الدكتور جاد عن الرقابة على السلطة التشريعية .. مافيش حزب فى الدنيا بيقول إنه رقيب على السلطة التشريعية، ولكن الحزب بيقول إن لِى هيئة برلمانية.. بيتفاهم مع هذه الهيئة البرلمانية، وان الهيئة البرلمانية بتلتزم بالقرارات اللى تطلع .. وهكذا .

لكن مافيش ولا حزب .. حتى من الأحزاب اللى عندها سلطة تشريعية .. مابتشتغلش غير يوم فى السنة، مافيش حزب قال إن ليه سلطة على السلطة التشريعية، ولكن قالوا إن الجماهير تستطيع انها تسحب ثقتها من النائب إذا انحرف أو خرج .. وطبعاً هذا تهديد للنواب اللى بيخرجوا عن الالتزام ، إنه بواسطة الجماهير بيقدروا يطردوهم. احنا الحقيقة فى دستورنا مانقدرش نطرد أى نائب مهما خرج، وحصل فيه نواب خرجوا .. واشتغلوا ضد الاتحاد الاشتراكى .. وضد الثورة، وماقدرناش نعمل لهم حاجة. يمكن فصلنا بعض الناس من الاتحاد الاشتراكى، ولكن فَصْلُهُم من الاتحاد الاشتراكى لا يفصلهم أبداً من البرلمان، أو من مجلس الأمة .. وهذا موضوع الحقيقة حيعوز دراسة تفصيلية فى المستقبل، عن ازَّاى بنسيطر على السلطة التشريعية .

الحقيقة لا يمكن لحكومة أن تحكم فى العالم إلاَّ إذا كانت لها أغلبية فى السلطة التشريعية، والحقيقة الحكومة هى التى توجه السلطة التشريعية، يعنى فيه ناس بيقولوا فصل السلطات .. السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .. بدون الأغلبية فى البرلمان لا يمكن للحكومة أن تحكم، أو تكون فى السلطة التنفيذية، وإذا فقدت الأغلبية فى البرلمان فقدت السلطة التنفيذية .

إذاً هناك توافق وترابط كامل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والحكم ، ولكن ماحدش بيحط ده أبداً فى اللايحة .. أو فى قانون الحزب، بيقولوا عن الهيئة البرلمانية للحزب .. بيقولوا عن سياسة الحزب، لكن مابيقولوش إن اللجنة المركزية أو اللجنة العامة هى اللى بتسائل الحكومة.. أو تسائل الوزارة

.. أو الوزير ملزم بكذا، بنعتبر ان ده مفروض أن يكون شئ بديهى . وزى ما قلت لكم برضه فى الجلسة اللى فاتت ، كنت حريص جداً إنى أنا ماأجيبش المحافظين .. العدد اللى انتم إدتوه لى أجيب بيه كل الوزراء، سواء فى المقاعد الأساسية أو الاحتياطية، علشان يكون هناك انسجام كامل فى داخل اللجنة المركزية .

نبص النهارده لانجلترا .. نشوف مين اللى بيحكم؟ حزب العمال بيحكم فى انجلترا . النهارده فى مصر .. الحقيقة النهارده مانقدرش نقول إن الاتحاد الاشتراكى كان بيحكم، لأن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى لم تستكمل أبداً.. مشينا فى التنظيمات وبعدين وقفنا. الحقيقة النهارده لأول مرة ندخل فى تطبيق ان الاتحاد الاشتراكى هو الذى يحكم .. وده الكلام اللى احنا قلناه فى بيان ٣٠مارس .. لو الحقيقة غيرنا بعض الألفاظ اللى هى فى المادة (١٨) والمادة (٢٠) ، وعلاقة اللجنة المركزية بالسلطة التنفيذية دى تبقى مذكرة خاصة لينا .. يعنى على أساس توضيح ، أو ازَّاى نمشى .. بيبقى الوضع واضح جداً. ولكن اللجنة المركزية لها سلطة الرقابة وسلطة المتابعة .

الحقيقة النقطة الثانية اللى أحب أوضحها .. اللجنة الثانية اللى احنا عملناها الدور اللى فات.. لجنة متابعة قرارات المؤتمر القومى العام. يمكن لو رجعنا للمحضر .. لم يكن القصد أن تكون هذه اللجنة لجنة دائمة، ولكن أنا حينما وضعت هذا الاقتراح كان رأيى أن هذه اللجنة .. لجنة بنعلنها من أول اجتماع لينا – وأنا قلت لكم هذا الكلام – حتى نستكمل تنظيمنا، وأنا كنت معتبر ان استكمال تنظيمنا حياخد مناقشات وجلسات، فقدام الناس مانبيِّنْش ان احنا بنتكلم فى مواضيع غير المواضيع الأساسية. وفى الوقت الذى يستكمل فيه تنظيمنا .. اللى قد ياخد مننا جلسات عديدة .. بِتُكَوَّنْ فيه لجنة لمتابعة المؤتمر، وحينما يستكمل التنظيم .. الحقيقة يبقى التنظيم هو اللى يتابع أعمال المؤتمر حسب إقراره من اللجنة المركزية، ولم يكن قصدى فى اللجنة اللى فاتت .. ان لجنة المتابعة دى هى لجنة دائمة .

السيد/ محمد السيد عبد الرحمن :

من المناقشات التى دارت الليلة، أرى باعتبارنا حزباً، وتحالفاً لقوى الشعب العاملة ، أن التسلسل الطبيعى كان يقتضى تغيير قيادات الجهاز التنفيذى .. أى الوزراء، بعد تشكيل المؤتمر القومى واجتماعه مباشرة، وذلك باعتبار أن المؤتمر اختار سيادتكم رئيساً للاتحاد الاشتراكى العربى، وتغيير الوزراء، أو إعادة تشكيل مجلس الوزراء – فى هذه الحالة – يعنى أن هذا التغيير نابع من المؤتمر القومى، وكان ذلك يقتضى

– بالتبعية – أن ينتخب مجلس أمة جديد نابع من الاتحاد الاشتراكى، أو تابع له، أو حائز على ثقته. هذا تصورى، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

هو احنا مانقدرش نغير مجلس الوزراء كل ٦ أشهر .. ثلاث أرباع الوزراء متعينين فى مارس اللى فات يا محمد، وعملية اختيار وزير واحد عملية مش سهلة .. عملية صعبة، يعنى لو كنت أنا حَلِّيت مجلس الوزراء وقلت لهم روَّحوا كنت برضه حاقلق .. العملية مش تغيير .. يعنى بنغير أى ناس، وبرضه الواحد بيقعد ويتعب فى العملية .. دى مش عملية سهلة، يعنى احنا برضه فيه عندنا وزارة فاضية هى وزارة الصحة، الله يرحمه النبوى المهندس توفى، لغاية دلوقتِ لسه ما اتْعينش وزير صحة جديد، فلو كنا شيلنا الوزراء كلهم، كان بتبقى الحقيقة مشكلة كبيرة، برضه مش فاهم إيه الحكمة ؟ هى عملية التغيير مش تغيير بس علشان نبقى نقول إن احنا غيرنا، يعنى مانقدرش كنا نغير مجلس الوزراء علشان بس نقول إن احنا غيرنا .

والحقيقة مش ضرورى أبداً بعد المؤتمر القومى ان الناس تتغير، ده بالعكس ، كان فيه مؤتمر قومى لحزب العمال الأسبوع الماضى ، وجه رئيس الحكومة وقال أنا لن أستطيع أن أقبل بتوصيات مؤتمر الحزب ، ولكن بعد هذا رغم إنه قال لهم كده .. أخد المؤتمر قرار بالثقة بالحكومة .. وبرئيس الحكومة .. واستمرت الحكومة. وأنا الحقيقة باعتبر أيضاً أن المؤتمر حينما اختار جمال عبد الناصر رئيساً، معناه أنه أخذ قرار بالثقة فى الحكومة .. وكل أعضاء الحكومة .. لأن دول اللى بيشتغلوا معاه، يعنى مااعتبرش انه طلب تغيير الوزارة بوزارة جديدة .

عايزين حد مااتْكلمش، يعنى اللى اتْكلم مايرفعش إيده. لغاية دلوقتِ اتكلم (٢٦)، فاضل على الـ ٢٠٠ ، ٢٠٠ ناقص ٢٦ .

السيد/ أحمد عبد السلام حبشى :

لقد أكد ميثاق العمل الوطنى فى الباب الخامس : الديمقراطية السليمة : " أنه لابد أن تتأكد السلطة الشعبية فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية، وأن يكون الشعب هو قائد العمل الوطنى" .

فى الفترة الماضية، ولظروف مرحلة التحرير الوطنية وصيانة الاستقلال، لم تستكمل التنظيمات

الشعبية، أو لم يستكمل بناؤها من القاعدة – أو من الوحدة الأساسية – إلى القمة، ولكن تم استكمالها من الوحدة الأساسية حتى المحافظة، ولأول مرة تشكل اللجنة المركزية. وإننى أعتقد أن هذا الشعب يمر فى هذه المرحلة بفترة تاريخية مجيدة، لأنه يتسلم بنفسه أمر نفسه وسلطاته .

هذا فيما يتعلق باللجنة المركزية، أما بخصوص السلطة التنفيذية، فكانت هذه السلطة فى المرحلة الماضية هى التى تقود العمل الوطنى، بينما كانت التنظيمات السياسية تنظيمات مساعدة بالنسبة للسلطة التنفيذية. ونريد فى هذه المرحلة الجديدة أن يتسلم التنظيم الشعبى سلطاته فعلاً، وعن هذا الطريق يستطيع الشعب فعلاً أن يكون هو قائد العمل الوطنى فى هذا البلد .

أما بالنسبة لقرارات المؤتمر القومى، فقد نص قانون الاتحاد الاشتراكى صراحةً على أن اللجنة المركزية تتولى مباشرة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى، ومراقبة تنفيذ البرنامج الذى يقره المؤتمر، ووضع الخطوط السياسية العامة الداخلية والخارجية، ومناقشة وإقرار خطة التنمية .

وفى تقدير اللجان المنبثقة عن اللجنة المركزية لابد وأن تحول هذه القرارات العامة إلى قرارات تفصيلية، ثم تعرض على اللجنة المركزية فى صورة توصيات لإقرارها، وبعد إقرارها تحال إلى الهيئة التنفيذية للجنة المركزية .. وهى اللجنة التنفيذية العليا .

ومما ييسر الأمر أن رئيس اللجنة التنفيذية العليا هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة. ثم تقوم اللجنة التنفيذية العليا بمباشرة تنفيذ هذه القرارات، لأن اللجنة المركزية لا تستطيع بكامل هيئتها أن تباشر تنفيذها، وإنما الأداة التنفيذية للجنة المركزية هى اللجنة التنفيذية العليا .

بهذه الوسيلة تأخذ قرارات المؤتمر القومى طريقها إلى التنفيذ، ويمكن للجنة التنفيذية أن تعين سكرتارية خاصة إذا رأت، أو تعين مقررين للجان المنبثقة عن اللجنة المركزية، لمتابعة التنفيذ ومد اللجنة التنفيذية العليا بكل ما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر .

وإذا أردنا أن نبتكر من جديد – كما ابتكرنا فى تجربتنا الاشتراكية – فيمكن أن تكون هناك مشاركة بين اللجنة المركزية ومجلس الأمة، فلرئيس الدولة – وهو فى نفس الوقت رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى – أن يوائم بين اللجنة المركزية ومجلس الأمة فيما يتعلق بالرقابة، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

هنا فيه نقطة .. الحقيقة اللجنة المركزية بتجتمع مرتين فى السنة حسب القانون ، أما لجان اللجنة

المركزية فهى مجتمعة باستمرار . والمبنى أصلاً هنا المفروض أن يكون اسمه مش مبنى الاتحاد الاشتراكى ، ولكن يكون اسمه مبنى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، على أساس أن لجان اللجنة المركزية منعقدة باستمرار ، واللجنة المركزية بتجتمع مرتين فى السنة، أو إذا دعا الأمر لعرض أى موضوع من الموضوعات عليها. ففى الحقيقة أن اللجنة المركزية بتشتغل باستمرار، ولجانها بتشتغل باستمرار .

النقطة الثانية بتقول: إن دى أول مرة بنصل إلى الشعب .. بيتولى السلطة، هى الحقيقة الحكمة فى هذا هى الانتخاب من القاعدة إلى القمة .. لأول مرة بنعمل انتخاب من القاعدة إلى القمة ، ولكن ما هو فى الآخر حيوصل إلى اللجنة التنفيذية العليا .. اللى هى حتتولى سلطات اللجنة المركزية لَمَّا تكون غير منعقدة. والكلام اللى موجود فى السلطات .. السلطة الشعبية فوق السلطة التنفيذية، الحقيقة المقصود بيه ان الاتحاد الاشتراكى حاجة .. ومجلس الأمة حاجة أخرى .

المجالس الشعبية فى المحافظات، ودى خطوة ما عملناهاش، ولكن فيها دراسة فى مجلس الوزراء، حتى نستطيع أن ننفذها فى إعادة البنيان، فبيبقى موجود فى كل مكان سلطات شعبية، سواء كانت اللجنة المركزية، أو مجلس الأمة، أو المجلس الشعبى فى المحافظة .

السيد/ كامل عبد الجواد القاياتى :

فى تقديرى كفلاح أن النظم والقرارات ليست فى حد ذاتها غاية، بالنسبة لمهام ومسئوليات اللجنة المركزية.. وأعتقد أن الغاية – كل الغاية – فى هذه الآونة الحاسمة من حياتنا النضالية، هى إمكان قيام واقع تطبيقى سليم. وليس من شك فى أن الميثاق – وهو عمل ديمقراطى إنسانى كريم – وبيان ٣٠مارس – وهو قدوة صالحة – وقرارات المؤتمر القومى ، كل هذا يحمل فى طياته من النظم النظرية ما يكفى لتقويم العالم بأسره، لا الجمهورية العربية المتحدة فحسب. وأرى أن هناك شوطاً بعيداً بين النظريات والتطبيق ، ونحن فى حاجة ماسة وملحة لأن نُشْعِر الشعب أن هناك تطبيقاً سليماً، فطالما سمع الأهلون – وعلى الأخص فى القرى – الوعود ، وطالما انتظروا تحقيق هذه الوعود فيما قبل عهد الثورة، ولم يتحقق شئ .

وإنى أقول للحق والإنصاف: إن الثورة قدمت الكثير .. وحققت الكثير، وارتفعت بمستوى الطبقات الشعبية إلى مستوى العزة والكرامة، وتيسير سبل العيش للناس .. هذا لا شك فيه، ولكنى أقول – فى نفس الوقت – إنه ما زالت هناك بعض الآمال .. وما زالت هناك بعض أمور واجبة التطبيق، ولهذا

أعتقد أن المتابعة أمر بالغ الأهمية فى هذه الآونة بالذات، إذ تعتبر التطبيق العملى لإيجابية الثورة، وهى الترجمة الصحيحة للمعنى الاشتراكى .

وليس من شك فى أن الجهاز التنفيذى للدولة يتعاون بصدق، وأنه تطور، وكلنا يشعر بهذا ويحسه، ولكنى أقول فى صراحة إن هناك بعض رواسب قليلة وضعيفة، إلاَّ أنها لا تلبث أن تتحرك وتطفو إذا أتيحت لها الفرصة. ولهذا أقول إن من واجبنا الإشراف والاستقصاء والبحث الكامل، ولذلك أرى ضرورة تشكيل لجنة للمتابعة، بل أرى كذلك ضرورة التوسع فى اختصاصات هذه اللجنة .

ولذلك أهيب بزملائى أعضاء اللجنة المركزية أن يفرض كل منهم على نفسه هذا الواجب، ويتفرغ له، لإرضاء ضميره، وخدمة بلاده، وليضمن – لصالح من رفعوه إلى هذا المكان – التطبيق السليم العادل. هذا ما أردت أن أقوله، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

باعتبر ان احنا متفقين على الرقابة والمتابعة، ولكن نحب نسمع من الأخ سيد مرعى إيه رأيه فى أسلوب الرقابة والمتابعة؟ لأنه هو اللى فتح لنا هذه الفتحة فى أول الجلسة .

السيد/ سيد مرعى :

إننى متأسف لأن تأخذ هذه النقطة كل هذا النقاش، إلاَّ أنها فى اعتقادى تستأهل كل ما دار من نقاش حولها .

السيد/ الرئيس :

وأنا متهيألى ان النقاش بيفيدنا، لأن برضه بيدى فرصة للتعارف .. وبرضه كل ما طال النقاش – خصوصاً فى أول اجتماعات اللجنة – كل ما كان فيه نوع من الانسجام فى اللجنة .

السيد/ سيد مرعى :

إننى لا أتصور أن نجاح المناقشة فى أن نصل إلى حل وسط، بل أتصور أن نجاح المناقشة هو فى إنارة الطريق لعمل اللجنة المركزية، فى ضوء قانون الاتحاد الاشتراكى وقرارات المؤتمر القومى. ومن التجارب التى

مرت بنا اتضح أن الأخذ بالحلول الوسط يضر أكثر مما ينفع، والمثل على ذلك ما لمسناه فى علاقة مجلس الأمة بالاتحاد الاشتراكى العربى، حين أُخْتِير بعض أعضاء المجلس لمناصب قيادية فى الاتحاد الاشتراكى، وكان ذلك مثار متاعب. والواقع أن النتيجة النهائية لهذه المتاعب تنعكس على نظام الحكم، حتى لو بدت المشكلة بسيطة فى البداية .

إننى أرد بهذا الكلام على مقترحات بعض السادة الأعضاء ، بعد أن شعرت أنهم يحاولون إيجاد حل وسط، وهذا ما أرفضه . وفى نفس الوقت لا أحب أن يفهم من كلامى أننى أرفض أى رقابة من أى سلطة شعبية، بل بالعكس أعتقد أننى وزملائى الوزراء – ولا أتكلم هنا بصفتى وزيراً – نرحب كسلطة تنفيذية بالرقابة، ونرحب بلجان تقصى الحقائق من أى سلطة .

وفى تصورى أن اللجنة المركزية، لو سارت على أساس فلسفة الفكر الموجودة فى مذكرة لجنة المتابعة، فكأنها تُحَمِّل نفسها أكثر مما يجب ، وتدخل فى مضاعفات قد تؤدى – فى النهاية – إلى صدام بينها وبين السلطة التنفيذية .

ولقد أوضح السيد الرئيس موضوع الرقابة الحزبية، ممثلة فى الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم على سلطته التنفيذية، أو الحزب المعارض على طريقة أداء المعارضة داخل البرلمان. وإننى أتساءل هل هذه الرقابة تعنى مساءلة الوزراء عن تصرفاتهم؟ هذا موجود فعلاً، ولكن ليس بالصورة الواردة فى تقرير لجنة المتابعة. وأرى أن لجنة المتابعة عندما تعرضت لموضوع مساءلة الوزراء، إنما وضعتها فى حدود تفكيرها عن المساءلة فى مجلس الأمة، وهذا ما أعترض عليه، لأنها أخذت صميم اختصاص مجلس الأمة ونقلته إلى اللجنة المركزية، وفى هذا تناقض، لأنه يعنى فى مفهومى أن تتابع اللجنة المركزية تفصيلات، بينما هى تمثل سلطة المؤتمر القومى الذى يضع سياسات عامة، فمثلاً إذا اتخذ المؤتمر توصية عامة بالنسبة للجمعيات التعاونية، فمثل هذه التوصية تكون واضحة، ولا ينبغى أن تفسر تفسيراً يختلف عما قصده المؤتمر، وهذا ما ينبغى مناقشته فى اللجنة المركزية، لتخرج فى النهاية بسياسة عامة، وتجتمع دورتين كل سنة على الأقل، أو أكثر، إذا دعا الأمر لذلك .

وهنا يتضح دور مجلس الأمة، فعندما يتكلم عضو المجلس، أو يناقش الوزراء، أو يتابع أعمال السلطة التنفيذية، إنما يصدر فى ذلك عن مفهومه لقرارات المؤتمر، والسياسة العامة التى وضعتها اللجنة المركزية .

وأرى أن مذكرة لجنة الشئون التنظيمية مذكرة صالحة للمناقشة فيما عدا البندين اللذين أشار إليهما

السيد الرئيس، وهما المادتان (١٨) و (٢٠)، مع تعديل اختصاصات اللجان الدائمة، وقد تعرضت هذه المذكرة لاختصاصات اللجنة المركزية فيما يتعلق بمباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر القومى العام، ومراقبة تنفيذ البرنامج الذى يقره المؤتمر، وكانت فى ذلك متمشية مع قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، الذى لم يُنَصّ فيه على المتابعة والأداء، والمباشرة فى هذه الحالة قد تكون منصبة على الإطار العام للسياسة، لأن هذا هو ما قصده المشرع، باعتبار أن اللجنة المركزية لجنة سياسية .

أما الدخول فى التفصيلات التى أشارت إليها لجنة المتابعة فى تقريرها ، فمن شأنها أن تخلق أمامنا صعوبات مع السلطة التنفيذية ومجلس الأمة .

أما بالنسبة للأمانات واللجان الدائمة، فقد حرصت لجنة الشئون التنظيمية على الربط بين الأمانات المختلفة، وهذا ما يتماشى مع تفكيرنا فى أن نضع خطوطاً فاصلة بين أجهزة التنظيم منذ البداية، حتى نتفادى الوقوع فيما سبق من أخطاء، إلاَّ أننى أتساءل : لماذا تكون هناك لجان دائمة منبثقة عن اللجنة المركزية؟ المفهوم أن اللجنة الدائمة تنعقد بصفة مستمرة، ولكنى لا أرى أن هذه اللجان ستنعقد باستمرار، وإنما تجتمع بدعوة من المقرر للنظر فى الشئون المتعلقة بالسياسة العامة، أما العمل اليومى الذى له صفة الاستمرار فهو عمل الأمانات .

ويبدو لى أن كلمة "دائمة" قصد بها أن اللجان ستجتمع بصفة مستمرة خلال هذه الظروف الاستثنائية ، والأَوْلَى بنا أن نقول : إن اللجنة المركزية هى لجنة سياسية تشرف على تنفيذ برامج سياسية ، ولها لجان فرعية وليست دائمة، وإن العنصر الأساسى والعمود الفقرى للجنة المركزية هو الأمانات بما يتبعها من لجان .

وخلاصة كلامى أننى أرى أن مذكرة لجنة الشئون التنظيمية صالحة للمناقشة، وأرجو استبعاد مذكرة لجنة المتابعة، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

أنا برضه لى تعليق على كلام الأخ سيد بالنسبة لِلّجان الدائمة .. وأنا باعيد الكلام اللى قلته قبل كده، يعنى هى اللجنة المركزية بتجتمع مرتين فى السنة وفقاً للقانون، ولكن كيف تباشر اللجنة المركزية عملها؟ .. زى ما احنا قايلين فى القانون إنها :

- مباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر العام .

- مراقبة تنفيذ البرنامج الذى أقره المؤتمر القومى العام .
- دراسة الموضوعات الرئيسية فى السياسة الداخلية والخارجية .
- مناقشة خطة التنمية .
- إقرار الموضوعات التى تتعلق بتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى .
- فحص ومناقشة تقارير لجان الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظات .
- بعد كده .. انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا .

الكلام ده الحقيقة .. إذا كانت اللجنة حتجتمع ٤ أيام .. أو ٥ أيام، لا يمكن انها تنظر فى هذه الموضوعات، إلاَّ إذا كذانت هناك لجان دائمة تدرس هذه الموضوعات أسبوع بأسبوع، وتجهز التقارير، علشان تعرضها على اللجنة المركزية حينما تنعقد اللجنة المركزية، ودى اللى بتؤكد سلطة – الحقيقة – الاتحاد الاشتراكى فى العمل السياسى .. وفى العمل التنفيذى .. وفى العمل الشعبى، وكذلك اللجان الدائمة حتاخد من المحافظات تقارير عن التنفيذ ، أو عن عدم التنفيذ .. تيجى هنا عملية المتابعة .. إنه كيف يراقب إذا لم يتابع؟ لازم علشان يراقب، يتابع .

فأنا الحقيقة من رأيى أن اللجان تكون دائمة .. موجودة فى هذا المبنى، لجان دائمة، ولو عدد قليل من اللجان، زى اللى مقترح فى اللجنة، وتبحث كل شئ. وفيه ناس بيقولوا إن ده يبقى ازدواج مع السلطة التنفيذية، وفى الحقيقة هو مش ازدواج، ولكن يعنى باعتبر انه نوع من التأكيد على أن السياسة اللى بِتُقَرر بِتُنَفّذ. على أن يوضع فى الحساب أن هناك تعاون كامل بين السلطة التنفيذية واللجنة المركزية .

والحقيقة الاتحاد الاشتراكى لغاية دلوقتِ ماكنش واخد قوة، يعنى كان ضعيف جداً .. احنا عاوزين برضه الاتحاد الاشتراكى واحنا ماشيين بندى له قوة، على أساس ان احنا لازم نفرض ان هناك قوى مضادة موجودة فى البلد، وعلى أساس ان احنا بنمثل حزب .. حزب يمثل تحالف قوى الشعب العاملة، ولكن أيضاً – زى ما قلت فى مجلس الأمة – فيه فى البلد حزب مضاد موجود .. وسيبقى موجوداً، لأن احنا ماشيين فى عملية التحول الاشتراكى .

وأظن ده يستدعى من اللجنة المركزية – الحقيقة – العمل المتضامن الكامل، وما يطلعش حد بَرَّه يقول : والله احنا قلنا وماحدش سمع كلامنا .. والله احنا ماحدش مِدِّينا سلطة .. واحنا بنيجى ٣ أيام كل ٦ شهور ونمشى، لأ .. فيه لجان دائمة موجودة، واللى يطلع يقول هذا الكلام يبقى راجل مُنَافِ

للواقع، لأن هذه اللجان موجودة، ولها حق الرقابة، ولها حق المتابعة، وهى تباشر تنفيذ قرارات المؤتمر القومى .

ده الحقيقة يؤكد أهمية الاتحاد الاشتراكى .. وقوة الاتحاد الاشتراكى، ودى الحاجة اللى احنا عاوزين الحقيقة نحققها فى المستقبل ، حتى نكون أقوى بكثير من العناصر المضادة الموجودة .. والثورة المضادة الموجودة، طالما فيه ثورة .. فيه ثورة مضادة، ولازم نتغلب على الثورة المضادة، ونستطيع بالعمل السياسى ان احنا نصفى هذه الثورة المضادة .

السيد/ محمد صبرى محمد مبدى :

إننى أستأذن السيد الرئيس فى استكمال أوجه نقاش النقطة التى أثارها السيد/ سيد مرعى فيما يتعلق بتشكيل اللجان الدائمة .

فقد نص قانون الاتحاد الاشتراكى – فى مجال تحديد اختصاصات اللجنة التنفيذية العليا – فى الفقرة (ب) على ما يأتى : " مباشرة اختصاصات اللجنة العامة فى غير فترات انعقادها " .

وربما يكون هذا النص هو ما دعا السيد/ سيد مرعى إلى إثارة تساؤله فى هذه اللحظة، من أنه طالما أن اللجنة التنفيذية ستباشر اختصاصات اللجنة المركزية فى غير فترات انعقادها، فما الداعى إذاً لوجود اللجان الدائمة إلى جانب هذا الاختصاص ؟ ومن هنا يجب علينا أن نوائم بين ما يفرضه علينا الواقع، وما تتطلبه مصلحة العمل الوطنى، وبين النص الذى أشرت إليه، إذ المفهوم أن القانون يوضع لخدمة التنظيم ولا يكون التنظيم فى خدمة القانون .

السيد/ الرئيس :

أنا برضه بِدِّى أوضح هذه النقطة، بالنسبة للبلاد اللى فيها لجنة مركزية بتتعمل سكرتاريات لـ ١٢ لجنة مثلاً. نتكلم على الاتحاد السوفييتى، فيه ١٢لجنة، و ١٢ سكرتير، فيه ٤ منهم موجودين فى اللجنة التنفيذية العليا، و ٨ مش موجودين فى اللجنة التنفيذية العليا، والأمين العام للحزب بيجتمع دائماً بالـ١٢ سكرتير .. اللى كل واحد منهم ماسك لجنة من اللجان . هذه السكرتاريات دائمة .. وموجودة فى مبنى اسمه مبنى اللجنة المركزية للحزب للاتحاد السوفييتى . الحقيقة، اللجنة التنفيذية العليا.. اللى هى ١٠ أو ١١ عضو حتقدر تشتغل إزاى؟ ماهى اللجنة التنفيذية العليا أيضاً حتشتغل باللجان الدائمة اللى متكونة من اللجنة المركزية ، ويمكن الفقرة (٣) بتوضح بعض الشىء : " تُشَكِّل اللجنة التنفيذية

العليا – من بين أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى – أمانة عامة، تكون مسئولة عن جميع النواحى الإدارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد الاشتراكى العربى، كما تشرف على الإدارات والمكاتب السياسية الفنية الموجودة برئاسة الاتحاد" .

اللجنة المركزية هى اللى حتغذى بلجانها اللجنة التنفيذية العليا ، يعنى مش حنجيب لجان تانية من برة، ونعمل نوع من الازدواج فى العمل . ده اللى أنا متصوره لعمل اللجنة التنفيذية العليا، واللجنة المركزية .

السيد/ إسماعيل عبد الحميد الوكيل :

الواضح أن السيد الرئيس حسم الأمر – كعادته فى حسم الأمور – بما يتفق وما هو موجود فى قلوب أبناء الشعب، إلاَّ أن لى تعليقاً على ما أثاره السيد/ سيد مرعى فيما يتعلق بالحل الوسط، وإننى لا أرى أن العملية تقبل حلاً وسطاً، ذلك لأن اللجنة المركزية لها واقع تعيش فيه، وهو أن المؤتمر القومى أصدر قرارات وتوصيات، فمن المسئول أمام المؤتمر عن تنفيذ هذه القرارات؟ إنها اللجنة المركزية بالتأكيد .. وليس مجلس الأمة، أو مجلس الوزراء .

وكل ما هنالك أن اللجنة المركزية قد ترى أن من واجب مجلس الأمة – وهو محراب التشريع فى البلد – أن يستصدر التشريعات المنفذة لقرارات المؤتمر وتوصياته. إذاً المسئولية تقع أولاً وآخراً على اللجنة المركزية .

أما فيما يتعلق بمجلس الوزراء فإن وضعه بالنسبة للجنة المركزية يختلف عن مجلس الأمة ، إذ المجلس – باعتباره سلطة تشريعية – له حق توجيه الأسئلة والاستجوابات للسلطة التنفيذية .. ولكن اللجنة المركزية عندما تسأل السلطة التنفيذية، إنما تسأل أعضاء فيها، فإذا وجه أحد الزملاء سؤالاً إلى وزير معين، فإنما يسأله كعضو فى اللجنة المركزية، متضامن فى تنفيذ قرارات المؤتمر .

وإذا كان الوزير – بحكم وضعه فى السلطة التنفيذية – يحرص على تنفيذ قرارات المؤتمر ، فما الذى يضيره إذا وجد مساعدة ومعاونة فى تحمل عبء تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى؟

فى الحقيقة إننى لأشفق على تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، وآمل لها الخير فى المستقبل، بعد أن أوضح السيد الرئيس ما يجب أن يكون عليه الوضع، وهو دائماً – كما قلت – يحسم الأمور بما يتفق مع مصلحة الجماهير .

السيد/ الرئيس :

هو فيه نقطة أحب برضه أوضحها .. ليه مانقولش إن الوزير أيضاً بييجى يسأل سكرتير أو أمين عام القاهرة، أو الإسكندرية، أو الدقهلية، عن سير العمل السياسى، أو لخبطة العمل السياسى فى المحافظة؟.. ليه مانقولش ده؟ (أصوات : صح)

لأن العملية هى عمل سياسى وعمل تنفيذى، زى انت ماتيجى تسأل الوزير عن العمل التنفيذى، برضه الوزير عضو أيضاً فى اللجنة المركزية بييجى للأخ بتاع الجيزة .. أو الأخ حشيش بتاع القليوبية، ويقول له إن القليوبية ملخبطة، وإن اللجنة التنفيذية منقسمة على نفسها، ونسأل الأمين العام للمحافظة عن هذا. الحقيقة العملية دى تساوى دى. لكن احنا مركزين على الناحية التنفيذية وناسيين الناحية السياسية .. اللى هى تمثل أيضاً الرِجْلْ الثابتة اللى بنمشى بيها .. يعنى لو مشينا بالسلطة التنفيذية، نبقى ماشيين بِرِجْلْ واحدة .. لازم نمشى بالرِجْلِينْ .. واحدة تمثل السلطة التنفيذية، وواحدة تمثل العمل السياسى اللى بنمشى بيه فى البلد .. واللى عن طريقه الحقيقة بياخد الاتحاد الاشتراكى قوة .

الحقيقة برضه باقول إن احنا نقول مساءلة الأعضاء .. لكن احنا بنقول مساءلة الوزراء .. احنا بنسائل أعضاء الاتحاد .. وأعضاء اللجنة المركزية ، لأن الوزراء اللى مش موجودين فى اللجنة المركزية يمكن نسائلهم كأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، لأنه هو لا يمكن أن يكون وزير إلاَّ إذا كان عضو فى الاتحاد الاشتراكى .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية، فده موضوع – أنا متهيألى – عايز دراسة .. عايز بحث آخر .. نبقى نتكلم فيه لوحده، على أساس : إيه النظام اللى حيكون؟ لأن إذا تركنا فى الدايرة عشرة حينزلوا، يبقى كل واحد بدراعه، ماحدش جه أبداً بالاتحاد الاشتراكى .. ويبقى الحقيقة التزامه لينا على قد ما نقدر احنا نمسكه، لكن اللى يفلت يبقى له حق انه يفلت .. لأنه هو جاى بدراعه كعضو فى مجلس الأمة .

السيد/ فاروق السيد متولى :

الحقيقة .. وقد أخذت المناقشة هذا الطابع، فهو مظهر صحة للجنة المركزية، من خلال تصور عام – تصوره السادة الأعضاء – من أنه حدث انعكاس عند السيد الوزير/ سيد مرعى من وجود بعض الاتجاهات التى قد نتصور أنها تقييد للسادة الوزراء أو للحكومة فى حركتها، ولكن الحقيقة – كما شرح

سيادة الرئيس – أن العملية هى لجنة مركزية ككل، تسعى دائماً إلى تحقيق أهداف المؤتمر القومى العام. وأود أن أتم حديثى، فأقول : ما هو عمل اللجنة المركزية؟ إن عمل اللجنة المركزية – فى تصورى – هو رسم سياسة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام . كيف يمكن تنفيذ هذه السياسة؟

لقد أوضح السيد الرئيس أنه لابد أن تكون هناك لجان دائمة كما أقرتها اللجنة التنظيمية. وكيف يمكن لهذه اللجان أن تعمل؟ لابد أن ترسم السياسة وفقاً لمجموعة من البيانات والإحصائيات التى تحت يدها، حتى يمكن وضع سياسة سليمة وعلمية لما يمكن أن تسير عليه الأجهزة المختلفة، وإذا لم يتم تحقيق هذه الأهداف وفقاً للسياسة التى وضعتها اللجنة المركزية، فماذا تفعل اللجنة؟

هنا يأتى دور الرقابة، والحقيقة أن سيادة الرئيس قد شرح مفهوماً أصيلاً للرقابة .. ليست الرقابة هى الرقابة فقط ، بل المتابعة هى جزء من الرقابة .. الرقابة تتم بواسطة المتابعة .. الرقابة لا تتم فى نهاية المدة، وإلاَّ قد يحدث خطأ فى وسط المدة، ونقع فيه ولا يمكن تصحيحه، فالرقابة تتم باستمرار مع مراحل التنفيذ، وبذلك نصل فى نهاية المدة إلى تنفيذ قرارات المؤتمر وسياسة اللجنة المركزية، تنفيذاً سليماً وصحيحاً . بهذه الصورة، وبتصور عام من اللجنة المركزية، التى وإن كانت تحمل – قبل أن تجئ إلى هذا الموقع – بعض التناقضات الثانوية من خارج المجتمع، وهذا شىء طبيعى فى مجتمعنا فى هذه الفترة، إلاَّ أنها فى داخل هذه القاعة لجنة لها فكر موحد .. ولها هدف موحد، أقره وحققه المؤتمر القومى العام، ويجب أن نسير على أساسه .. وعلى توجيهاته .

النقطة التى نريد أن نقفل بها المناقشة فى الحقيقة، هى أن سيادة الرئيس قد فتح المجال لمناقشة عامة تدور حول كل الاتجاهات الموجودة، وقد بدأت حصيلة المناقشة تتجه الآن إلى فهم واضح لمفهوم الرقابة، والعلاقة التى يمكن أن تنشأ بين اللجنة المركزية والأجهزة المختلفة، من خلال أعضائها الملتزمين .

والحقيقة أننا يجب أن نسير خطوة بعد ذلك، ونعود مرة أخرى إلى ترتيب جدول الأعمال، ونناقش كل بند على حدة، لكى نستطيع أن نستخلص منه ورقة توافق عليها اللجنة المركزية، ونسير فى هذا المجال حتى ننتهى منه، وشكراً .

السيد الرئيس :

أنا شايف برضه ان فيه ناس عايزة تتكلم .. اتفضل .

السيد/ مصطفى إبراهيم الجندى :

الواقع أننا نتكلم الآن فى النصوص أكثر مما نتكلم فى المواضيع، أى الاهتمام بالشكل دون الموضوع. لقد تحسسنا أساسيات العمل السياسى فى مناقشاتنا، ولكننا لم ندخل فيها بعمق، بمعنى أننا تحسسنا مشكلة الالتزام فى المرحلة السابقة. هذا وقد تكلم سيادة الرئيس عن مدى التزام العضو وشعوره بأنه ملتزم سياسياً، وهذا لا يتنافى مع مبدأ الديمقراطية، بل إنه أسلوب حزبى متبع فى جميع أحزاب العالم – سواء كانت غربية أو شرقية – هذه هى المشكلة، إذ أن مشكلة الالتزام هى المعوق الحقيقى للعمل السياسى. فبالنسبة للقيادات الإدارية، أشار أيضاً سيادة الرئيس إلى أنه فى الشركات كانت هناك مطالبة بإلغاء الوحدات الجماهيرية.. لماذا؟ لأن القائد الإدارى لا يشعر فى الشركة بأنه من تنظيم منتم إلى تنظيم سياسى، وأن هذا التنظيم عامل مساعد له لتثبيت قوته ولزيادة الإنتاج .

هذه هى المشكلة التى عانينا منها فى المرحلة السابقة، ونرجو ألاَّ نعانى منها فى هذه المرحلة .. نحن نريد معالجة مشكلة الالتزام السياسى، بمعنى أن عضو مجلس الأمة يشعر بأنه ملتزم سياسياً، وأنه مدين بمقعده للتنظيم السياسى الموجود .

القائد الإدارى يحس أن قوته ليست فى شخصه، وإنما فى قوة التنظيم .. لو وجد تنظيم سياسى قوى لحلت جميع هذه المشاكل، وليس هناك من داع للتناقضات بيننا وبين الأجهزة الشعبية أو الأجهزة التنفيذية .

القائد التنفيذى يجب أن يلتزم سياسياً، ولو شعر بهذا، فمن مصلحته ومن مصلحة البلد أن يقوى التنظيم السياسى. وقد كنا نرى فى الأحزاب قبل الثورة، أن القائد السياسى فى المنطقة يمنح من الأجهزة التنفيذية كل قوة، لا لتنمية شخصية القائد السياسى الموجود فى المنطقة .. بل لتنمية الحزب .. وكسب أرضية جديدة من الشعب يومياً، نتيجة حل مشاكل الجماهير، وإشعار المواطن العادى بأن الحزب – أو التنظيم السياسى – يستطيع أن يحل له مشاكله .

إن مسئولية التنظيم السياسى ترتكز أساساً على السلطة. إذاً ما دامت هناك مسئولية فيجب أن تكون هناك سلطة. نحن لا نطلب السلطة للأجهزة الشعبية حباً فى السلطة، وإنما هى وسيلة للقيام بالمسئولية، ولا توجد مطلقاً سلطة فى العالم دون مسئولية، كما أنه لا توجد مسئولية دون سلطة. وأعتقد أن هذا هو الأساس الأول فى نجاح التنظيم السياسى .

النقطة الثانية التى أود التحدث بشأنها : هى وحدة الفكر بين أعضاء التنظيم الواحد ، وهذه أيضاً

مشكلة يعانى منها الاتحاد الاشتراكى، ونرجو أن تكون موضع بحث ودراسة خاصة .

النقطة الثالثة : تتعلق بشعور كل عضو فى الحزب، أو فى الاتحاد الاشتراكى ، بانتمائه إلى هذا الحزب، وهذا من شأنه أن يحل مشاكل كثيرة .

إننى أعتقد أن هذه هى الأساسيات فى التنظيم السياسى ، وهى أساسيات بديهية، يجب أن تكون موضع دراسة .. ودراسة عميقة، ومن شأنها إذا حُلَّت أن تحل لنا جميع هذه المتناقضات. فلو أن رئيس مجلس إدارة الشركة أحس بأنه ملتزم سياسياً، وأنه من الحزب، وأن نجاح التنظيم نجاح له، فلن يكون هناك تناقض بين الوحدة الجماهيرية وبين القائد الإدارى، ولو شعر المسئول الإدارى أيضاً، أو المسئول التنفيذى فى المحافظة، أو فى غيرها بمسئوليته، فهذا أيضاً نجاح للتنظيم السياسى .

وقد رأينا أن الأسلوب الحزبى هو الذى يجب أن يتبع، ويجب أن تعطى أهمية للتنظيمات السياسية، وتعطى فرصة للعاملين فى التنظيم السياسى لحل مشاكل الجماهير، حتى يلتف الناس حولهم، ذلك أن الجماهير إذا كانت تحج إلى الاتحاد الاشتراكى، ثم تجد منه عجزاً فى حل مشاكلها، لأن هناك تناقضاً بينه وبين السلطة التنفيذية، فسرعان ما تنصرف عنه إلى عبادة الأشخاص الموجودين فى الجهاز التنفيذى، ولا يعود إلى التفكير بالفكر السياسى، ولا يحس أنه منتم لتنظيم سياسى، وبالتالى لا يحس بقوة هذا التنظيم .

هذا ما أعتقد أنه يمثل المشاكل التى عانينا منها فى المرحلة السابقة، وأرجو ألاَّ تتكرر فى المرحلة القادمة .

السيد/ حسنى عبد السيد جاد الرب :

لقد ذكر سيادة الرئيس – فى أكثر من مرة – أن تنظيمنا قائم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن العمل داخل هذا التنظيم الجماهيرى أصعب بكثير من العمل الحزبى، إذ أن العمل الحزبى يسير عن طريق كوادر .. هذه الكوادر منبثقة فى شتى المجالات الإدارية ، تستطيع عن طريق الالتزام – الذى أشار إليه الأخ – أن تؤدى عملاً إدارياً بمفهوم سياسى .. أما العمل الجماهيرى فهو من أشق الأعمال على القيادات السياسية، نظراً لأن الالتزام الكامل بين القيادات الإدارية قد يكون موجوداً ، وقد لايكون .

إن المشكلة فى نظرى ليست مشكلة الأجهزة التنفيذية مع اللجنة المركزية، إذ إن السادة الوزراء – داخل إطار اللجنة المركزية – على مستوى تفهم كامل للمسئولية الملقاة على عاتقهم، وكذلك الأمر

بالنسبة لكافة الأعضاء الموجودين فى اللجنة المركزية. وإنما الذى نعنيه هو ما تعانيه الجماهير فعلاً فى القواعد .. إذ القواعد فى أشد الحاجة إلى علاج حاسم لهذه المشاكل. إن الرجل الموجود فى القرية يجد صورة الثورة فى الجمعية التعاونية ومشاكل الجمعية التعاونية .. والرجل الموجود فى القرية يرى صورة الثورة – على الرغم مما أنجزته فى مجال الصحة – فى الوحدة الصحية. فإذا لم يكن هناك تسيير – بالمفهوم السياسى – فى هذه الأجهزة، على مستوى القاعدة العريضة، يفقد العمل السياسى أساسية من أساسياته، التى يجب أن تكون له لكى ينطلق وفقاً لمطالب الجماهير .

إن هناك قضية أشار إليها تقرير اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية، هى معالجة مسألة الكوادر الإدارية، وعدم التمسك بالسلم الوظيفى بالنسبة لهذه الكوادر فى أى مصلحة من المصالح. وفى تصورى أن حل هذه القضية – أو المشكلة – يكمن فى الانحياز، أو عدم الانحياز .

لقد قال السيد الرئيس فى إحدى المناسبات – حينما سئل سيادته عن الانحياز وعدم الانحياز – قال : إننا لا ننحاز هنا فى الجمهورية العربية المتحدة إلاَّ لمصلحة شعب الجمهورية العربية المتحدة. فإذا ما كنا نريد حسماً لهذا الموضوع ، فإننى أرى أن انحياز سيادتكم شخصياً إلى جماهير الشعب العامل ، فى كل ما تتطلبه من حل سريع لمشاكلها، هو الوسيلة الوحيدة حالياً لحسم هذا الأمر .

وأعتقد أن فى هذا الحديث – أو فى هذا التعبير – ما أستطيع أن أقول من خلاله : إن وجود هذا الانحياز إلى مصلحة الجماهير العاملة، من جانب سيادتكم شخصياً، سيقضى فى هذه المرحلة على التناقضات التى نواجهها فى وسط الجماهير العريضة، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

ما هو العملية هى ان احنا يجب أن نعلم ما هى المشاكل، ثم نجد الحل لهذه المشاكل .. ويمكن تقرير المتابعة مِدِّى بعض هذه الأمور .. يعنى مِدِّى المشاكل .. وعايز حلول ليها. عيب التقرير انه بيقول : يجب ويجب ويجب .. سهل قوى إنى أنا أقعد مثلاً الصبح وأجيب ١٠ ورقات.. وأفضل أكتب لك : يجب ويجب ويجب.. تلاقى يجب حتتكلف ٥ مليون جنيه، ويجب عايزه ٦ أشهر، ويجب الثالثة حنحتاس فيها .. يمكن مش حنلاقى الحل السهل فيها، يعنى هى دى ملاحظتى على التقرير .. يجب ويجب ويجب، وضرورة وضرورة .

الحقيقة باعتبارى أنا أيضاً فى السلطة التنفيذية .. الحقيقة المشاكل فى حلولها تنقسم إلى حاجتين :

حاجات عايزة فلوس، وحاجات عايزة تنظيم وبت .

قولوا لنا هذه المشاكل وطرق حلها .. وأنا باعتبر ان ده العمل الأساسى للجنة المركزية .. معرفة مشاكل الناس وحلها، وبذلك تتمكنون من القيادة فى جميع المجالات، إذا عرفنا مشاكل الجماهير، وقلنا إيه السبيل إلى حل هذه المشاكل .

وده الكلام .. ده الحقيقة، يعنى احنا لَمَّا بنقول إن اللجنة المركزية تجتمع مرتين فى السنة فالحقيقة الكلام ده مش حقيقى ، لأن اللجان موجودة، وأى واحد فى اللجنة المركزية ممكن حييجى للجنة الزراعية ويناقش أعضاء لجنة الزراعة، ويقولهم كذا .. وكذا .. والكلام اللى قلناه عن التعاون مش ماشى .. والجمعية التعاونية فى القليوبية أو فى الدقهلية ماشية كذا .. وكذا .. علشان الحقيقة، مش أنا بس اللى أنحاز، كلنا يجب أن ننحاز إلى مشاكل الجماهير، وأن نعرف ماهى هذه المشاكل، وأن نقرر أيضاً هنا، ماهى الحلول التى يجب أن نوجدها لهذه المشاكل .

السيد/ عبدالجابر علام :

إننى أشعر أنه لا يوجد أى تعارض بين متابعة اللجنة المركزية، وبين متابعة مجلس الأمة، لأن متابعة اللجنة المركزية هى متابعة من نوع آخر، وإذا أرجعنا كل شئ لأصله، فإننا نجد أن هناك قرارات تصدر من المؤتمر القومى، وهو أعلى سلطة فى البلاد، هذه القرارات محتاجة إلى تنفيذ، وجهاز التنفيذ ليس الحكومة وحدها .. بل الحكومة، ولجان الاتحاد الاشتراكى، والسلطة التشريعية .. كل هذه أدوات ستشارك فى تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام .

إذاً المتابعة العريضة فى اللجنة المركزية تعتبر أمراً هاماً وضرورياً على كل هذه الأجهزة، وهذه المتابعة تختلف اختلافاً كاملاً عن المتابعة اليومية لمجلس الأمة، وهى مساعدة ومعاونة كاملة لكل هذه الأجهزة فى أداء عملها .

إن المتابعة فى اللجنة المركزية هى المرآة التى يرى الوزير فيها صورة وزارته، وصورة قراراته عند التطبيق، وهل هى جيدة يطمئن إليها، أو أنها صورة تحتاج إلى تعديل .

إذاً الموضوع ليس موضوع مساءلة، وإنما الموضوع موضوع متابعة قرارات المؤتمر القومى العام، لأن اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا كلتاهما مسئولة. وعندما نعود إلى المؤتمر القومى مرة أخرى عند انعقاده نقول له ماتم من خلال هذه العملية . ومادمنا قد اعتبرنا قرارات المؤتمر القومى هى خطة عمل،

والأجهزة التنفيذية التى تعمل فيها هى ثلاثة أجهزة، وهى التى ذكرتها. إذاً لابد من وجود متابعة لهذه الأعمال. وكما قال سيادة الرئيس الآن إنه فى النظام الإنجليزى، رغم وجود مجلس نواب فيه يحاسب الوزراء كل يوم، إلاَّ أن هناك مؤتمراً يتناول الخطوط العريضة للسياسة ومتابعتها، ويتخذ فيها قرارات قابلة للتنفيذ. إذاً ليس هناك من تعارض على الإطلاق بين عمل اللجنة المركزية ومتابعتها، وبين عمل مجلس الأمة كهيئة تشريعية، شكراً .

السيد/ الرئيس :

يتهيأ لى احنا اتفقنا على موضوع الرقابة والمتابعة، مافيش يعنى خلاف فى هذا ، ولكن الطريقة .. النقطة .. ازاى تكون الرقابة، وازاى تكون المتابعة؟

السيد/ عبد الهادى على ناصف :

عندما رفعت يدى أطلب الكلمة، سبقنى سيادة الرئيس إلى تقرير ما كنت أود أن أوجه النظر إليه، وهو أنه من واقع متابعة النقاش الذى دار فى هذه الجلسة، أستطيع أن أقول إن القضيتين الأساسيتين اللتين دار النقاش حولهما ، قد حسمتا من واقع هذا النقاش نفسه ، بما أوضحه السيد الرئيس من تلخيص لما دار فى هذه المناقشات :

القضية الأولى : هى سلطة ومسئولية الاتحاد الاشتراكى ، ممثلاً فى قيادته فى اللجنة المركزية ، عن قيادة العمل الوطنى . والواقع أن كل السادة الأعضاء – الذين ناقشوا هذا الموضوع – كلهم مجمعون على مسئولية اللجنة المركزية وسلطاتها أيضاً عن قيادة العمل الوطنى، ولكن الخلاف كان حول الأسلوب الذى تمارس به اللجنة المركزية هذه القيادة، والذى تستطيع بموجبه أن تقوم بهذه المسئولية.

والقضية الثانية التى كانت محل نقاش : هى ما كان متصوراً من وجود تناقض بين الأجهزة التنفيذية، والأجهزة التشريعية، والتنظيم السياسى. والواقع أنه فى إطار اللجنة المركزية – على وجه التحديد – نجد أن هذه التناقضات محسومة، وغير موجودة، وأنه من الممكن فى إطار وحدة عمل هذه اللجنة أن تذوب كل التناقضات .

وتبقى بعد هذا قضية أعتقد أن دراستها فى هذه الجلسة سابقة لأوانها ، وهى التناقضات الموجودة على مستويات التنظيم المختلفة، بين هذه التنظيمات وبين الأجهزة الإدارية الأخرى التى تقابلها .

وفى رأيى – وليس هذا رأيى فقط، وإنما سبقنى إليه بعض الإخوة - أنه ما دامت القضيتان الأساسيتان اللتان دار حولهما النقاش العام قد حسمتا فى الواقع، ومن خلال الآراء التى طرحت كلها، فأرى أن نعود إلى مناقشة المسائل التنظيمية، التى نستطيع – عن طريق الاتفاق عليها – أن نصل إلى اتفاق على الأسلوب الذى تستطيع به اللجنة المركزية فعلاً أن تقوم بمهام قيادة العمل الوطنى ، وتقوم بالواجبات التى تفرضها عليها مسئولية هذه القيادة .. وأقترح بناء على هذا، أن نعود فنبدأ بمناقشة التقرير الذى قدم من لجنة الشئون التنظيمية .

إن الرأى الذى نادى به السيد / سيد مرعى حول تقرير لجنة المتابعة ، وما ذهب إليه من نبذ هذا التقرير ، فأنا لاأوافق عليه ، إذ بعد الاتفاق على النواحى التنظيمية يمكن أن يكون هذا التقرير تحت أنظار اللجان التى ستشكل، لأنه فى الواقع قام بحصر كل مجالات النشاط التى يمكن أن تكون إطار عمل هذه اللجان، وشكراً .

السيد/ كمال الدين محمود رفعت :

الواقع أنه من خلال المناقشة التى دارت، اتضح أن هناك اتجاهاً إلى أن كثيراً من السادة المتكلمين يعتبرون اللجنة المركزية جهازاً جديداً، ويريدون أن يستخلصوا لهذا الجهاز الجديد بعض الاختصاصات من الأجهزة الأخرى، أو بجانب الأجهزة الأخرى الموجودة فى الدولة، سواء الجهاز التنفيذى أو الجهاز التشريعى، وأعتقد أن سيادة الرئيس قد حسم الموضوع بالنسبة لدور اللجنة المركزية باعتبارها قيادة سياسية عليا، فهى بالتالى تَجُبّ أعضاء الأجهزة الأخرى، سواء كانت أجهزة تنفيذية أو تشريعية. وفى تقديرى أن التقريرين اللذين وُضِعَا، قد وَضَعَا مفهوماً معيناً، وهو مفهوم أن اللجنة المركزية جهاز منعقد بصفة دائمة، وأنها جهاز يتولى سلطات جديدة ، دون مراعاة لأن اللجنة المركزية ككل تجتمع مرتين فى السنة، وتتابع قرارات المؤتمر القومى العام، ثم تراقب تنفيذ هذه القرارات. وعلى هذا الأساس فإننى اقترح أن تعاد صياغة هذين التقريرين، مع الأخذ فى الاعتبار بالمفهوم الذى وضعه سيادة الرئيس بالنسبة لدور وواجبات اللجنة المركزية .

ولهذا أرى أن تجتمع لجنة مشتركة من اللجنة التنظيمية ولجنة المتابعة، مع عدم استبعاد تقرير المتابعة، باعتبار أن هذا التقرير أشار فى نواح كثيرة إلى بعض نواح تنظيمية، قد يؤخذ بها فى تقرير اللجنة التنظيمية، مع اعتبار أن تقرير لجنة المتابعة هو فى الواقع تلخيص أو توضيح لقرارات وتوصيات المؤتمر

القومى العام، بحيث تبقى هذه ورقة موجودة أمام السادة أعضاء اللجنة المركزية، توضح لهم ما هى قرارات المؤتمر القومى العام . وأرجو إذا ما أخذ باقتراحى بتشكيل لجنة مشتركة من اللجنة التنظيمية ولجنة المتابعة، لإعادة صياغة الموضوع مرة أخرى، أن تركز على الناحية التنظيمية الخاصة باللجنة المركزية، مع مراعاة أن يكون فى الورقة الجديدة شئ عن العلاقة بين اللجنة المركزية وبين مجلس الأمة، على أساس خطوط عريضة، إلى أن يبحث موضوع مجلس الأمة كموضوع منفصل، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

الحقيقة مش عايزين ندخل .. أو الحقيقة نغرق فى موضوع ثالث، يعنى نخلِّى موضوع مجلس الأمة لغاية مانخلَّص التنظيم، وبعدين ماهواش موضوع مستعجل، يعنى احنا قدامنا أكتوبر ولغاية الأسبوع الثالث من نوفمبر نبحث هذا الموضوع، بعد ما نكون خلّصنا العمليات التنظيمية .

دلوقت عندى أول اقتراح من الأخ كمال رفعت، بتكوين لجنة مشتركة لبحث الموضوع، وأنا متهيألى ده برضه بيصَعَّبْ العملية .. هو فى تصورى برضه -كرأى فى هذا الموضوع - إن لو أخذنا .. يعنى لو أقرينا التنظيم، وأخذنا تقرير المتابعة، وقسمناه على اللجان المختلفة فى التنظيم، بنبقى عملنا العمل المستمر .

أما وجود لجنة متابعة.. ووجود لجان مختلفة .. بيبقى فيه نوع من الازدواج .. لأن حيبقى فيه لجنة متابعة بتتابع الزراعة والجمعيات التعاونية، طيب واللجنة التنظيمية اللى مسئولة عن الزراعة؟ ما هى بتتابع أيضاً الزراعة والجمعيات التعاونية... إلى آخر هذا الموضوع. يعنى متهيألى ان لجنة المتابعة بتفيدنا فى ان احنا بنحيل تقاريرها إلى اللجان .. إذا وصلنا إلى العملية اللى تقرر فيها اللجان .

والحقيقة برضه باذكر ان احنا فى الجلسة اللى فاتت لَمَّا قررنا لجنة المتابعة.. قررنا أنها لجنة مؤقتة، وليست لجنة دائمة. بالإضافة إلى أننا الحقيقة - لو يعنى فى عملية النظام الداخلى - لم ننص على السلطة التنفيذية.. والعملية بهذا الشكل، وخَلِّيناها تنص على الأعضاء.. تبقى العملية - الحقيقة - بهذا مافيش فصل بين السلطة التنفيذية واللجنة المركزية، اللى هى المادة (١٨) والمادة (٢٠) .. وفى المذكرة اللى احنا حَطِّيناها .. العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية.. موضوع - الحقيقة - المساءلة.. اللى هو حق مساءلة قيادات الجهاز التنفيذى فى حالة عدم التنفيذ.. حق مساءلة أعضائها.. وأعضاء الاتحاد الاشتراكى، يبقى بنسأل أعضاء الجهاز التنفيذى، وبنسأل الأمناء العامين فى المحافظات، والأمناء

المساعدين فى المحافظات، وأى واحد فى الاتحاد الاشتراكى .. بتبقى عملية المساءلة .. عملية مساءلة للحزب فى مجموعه فى جميع الاتجاهات، وزى ماباقول مافيش حزب فى العالم ، حتى الأحزاب اللى عاملة سيطرة كاملة .. إيه سلطته على السلطة التنفيذية؟ وإيه سلطته على السلطة التشريعية؟ ولكن أى حزب بيقول إن هو بيقود العمل الوطنى، أو يتصدر العمل الوطنى .

يتهيألى إذا وصلنا إلى هذا نستطيع ان احنا نعقد جلسة بكرة .. ولَمَّا باقول بكرة يمكن ناس تستغرب، أنا باقول بكرة علشان الناس اللى جايين الحقيقة ومسافرين .. بيقدروا يسافروا بعد بكرة. ماباقولش يوم السبت أو يوم الأحد نعقد جلسة .. بكرة الساعة ٦ نبحث المواضيع اللى قدامنا، الموضوع الأول مادة مادة، إذا وافقتم على هذا الكلام بنقدر نفض الجلسة دلوقت الساعة عشرة ونص .. بقى لنا أربع ساعات .. تحبوا نجتمع بكرة وَلاَّ ...

(أصوات : بُكْرَة .. بُكْرَة .. علشان نلحق نِخَلَّص)

السيد/ الرئيس :

أنا مارضيتش أقول يوم السبت .. لأن ممكن نخلَّص بكره، والناس بتوع الصعيد يسافروا .. ويروحوا بلادهم .. وكل واحد يروح بلده، فَبُكْرَة الساعة ٦ الاجتماع، والسلام عليكم .

(رفعت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً، على أن تعقد الجلسة المقبلة فى الساعة السادسة من مساء غد الخميس ١٧ من رجب سنة ١٣٨٨هـ، الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨) .